تقـــريـــر
مفـوض الأمـم المتحدة السـامي
لشؤون اللاجئيـن

الجمعيـــة العامـــة

الوثائق الرسـمية : الدورة الثالثة والأربعون

الملحق رقم ١٢ (A/43/12)

الأمـــم المتحـدة

تقرير
مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والأربعون

الملحق رقم ١٢ (A/43/12)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٨

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثـائق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الـى إحدى وثـائق
الأمـــم المتحـــدة

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ - ٨	١
الاول -	الحماية الدولية	٩ - ٥٧	٤
	ألف - مقدمة	٩ - ١٥	٤
	باء - مبادئ الحماية الدولية وحقوق اللاجئين	١٦ - ٣٥	٦
	١ - الإذن بالدخول	١٦ - ٢٣	٦
	٢ - عدم الإعادة القسرية والحقوق الاخرى	٢٤ - ٣٣	٨
	٣ - جمع شمل الأسر	٣٤ - ٣٥	١١
	جيم - أمن اللاجئين	٣٦ - ٤٠	١١
	دال - حماية اللاجئين من النساء والأطفال	٤١ - ٤٤	١٣
	هاء - العودة الاختيارية الى الوطن	٤٥ - ٤٨	١٤
	واو - الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين وتحديد مركز اللاجئ	٤٩ - ٥١	١٥
	زاي - الترويج لقانون اللاجئين ونشره	٥٢ - ٥٧	١٦
الثاني -	أنشطة المساعدة	٥٨ - ١٤٦	١٩
	ألف - مقدمة	٥٨ - ٦٢	١٩
	باء - الاتجاهات الرئيسية في تقديم المساعدة	٦٣ - ٩٦	٢٠
	١ - اللجنة المخصصة المعنية باستعراض العمليات	٦٣ - ٦٤	٢٠
	٢ - الاستجابة للطوارئ	٦٥ - ٦٨	٢١
	٣ - الرعاية والإعالة	٦٩ - ٧٠	٢٢
	٤ - أنشطة الاكتفاء الذاتي	٧١ - ٧٢	٢٢
	٥ - الحلول الدائمة	٧٣ - ٨١	٢٣
	٦ - الخدمات الاجتماعية	٨٢ - ٩٠	٢٥
	٧ - دائرة الإمداد والمعونة الغذائية	٩١ - ٩٢	٢٧

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	٨ - تقديم المساعدة وإنهاؤها تدريجيا	٩٣ -٩٥	٢٨
	٩ - تقييم أنشطة المساعدة	٩٦	٢٩
	جيم - التطورات الإقليمية في افريقيا	٩٧ -١١٠	٢٩
	دال - التطورات الإقليمية في آسيا وفي أوقيانيا	١١١-١٢٣	٣٣
	هاء - التطورات الإقليمية في أوروبا وأمريكا الشمالية	١٢٤-١٣٢	٣٦
	واو - التطورات الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٣٣-١٣٦	٣٨
	زاي - التطورات الإقليمية في جنوب غربي آسيا ، وشمال افريقيا والشرق الأوسط	١٣٧-١٤٦	٣٨
الثالث -	العلاقات مع المنظمات الاخرى	١٤٧-١٧٨	٤٢
	ألف - التعاون بين مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والمؤسسات الاخرى الاعضاء في منظومة الامم المتحدة	١٤٧-١٦١	٤٢
	باء - العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية الاخرى	١٦٢-١٧٣	٤٥
	جيم - التعاون الإنساني مع حركات التحرير	١٧٤	٤٧
	دال - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية	١٧٥-١٧٧	٤٨
	هاء - جائزة وسام نانسن	١٧٨	٤٨
الرابع -	تمويل أنشطة المساعدة المادية	١٧٩-١٨٤	٤٩
الخامس -	الإعلام	١٨٥-١٨٩	٥١

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
مرفق ـ	البيانات المالية :	
الجدول ١ ـ	مجموع إنفاق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين من الاموال في عام ١٩٨٧ ، حسب المكتب الإقليمي/البلد ومصدر هذه الاموال	٥٤
الجدول ٢ ـ	إنفاق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٧ ، حسب المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة والانواع الرئيسية لانشطة المساعدة	٥٩
الجدول ٣ ـ	حالة التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ـ الحالة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٨	٦٤
الجدول ٤ ـ	صندوق الطوارئ ، إنفاق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٧ ، حسب المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة	٦٧

مقدمة

١ - سجل عام ١٩٨٧ سلسلة من النجاحات في إيجاد حلول لمحنة اللاجئين ، ونشوء حالات للاجئين جديدة وخطيرة ، كما شهد في عدد من الحالات تدهورا في معاملة اللاجئين ، رغم وجود قواعد دولية معترف بها تتعلق بمعاملتهم وحقوقهم . وقد دلت الفترة المستعرضة من جديد على أن مصير اللاجئين مرتبط ارتباطا لا ينفصم بالاحداث السياسية ورغبة المجتمع الدولي في معالجة المشاكل المتعلقة باللاجئين ضمن الإطار الأوسع للاتفاقات السياسية العالمية أو الاقليمية .

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، انسلخ ربع مليون نسمة عن مركزهم كلاجئين وبدأوا حياة جديدة لا عن طريق العودة الاختيارية الى الوطن فحسب بل عن طريق إعادة الاستيطان في بلدان ثالثة أيضا . كما تم خلال هذه الفترة ، نتيجة ما هيأته الظروف السياسية ، الأساس لامكانية عودة ملايين من اللاجئين الآخرين الى وطنهم في المستقبل القريب في ظل ظروف من السلامة والكرامة .

٣ - وكانت الغالبية العظمى من بين الآلاف الذين عادوا الى وطنهم باختيارهم ، من القارة الافريقية . وقد عاد مواطنو أوغندا وإثيوبيا وتشاد وموزامبيق الى أوطانهم بأعداد كبيرة إما عن طريق ترتيبات قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو من تلقاء أنفسهم . وفي امريكا الوسطى ، استمرت الجهود الرامية الى تعزيز العودة الاختيارية الى الوطن في توليد زخم خلال عام ١٩٨٧ ومطلع عام ١٩٨٨ . والحقيقة انه ، بعودة حوالي ٠٠٠ ١٣ شخص باختيارهم الى بلدانهم الأصلية خلال عام ١٩٨٧ ، سجلت قائمة اللاجئين انخفاضا صافيا لأول مرة في عدة سنوات . كما استمرت حركات العودة الى الوطن هذه بصورة نظامية في أوائل عام ١٩٨٨ . وقد أسهمت الجهود المكثفة التي بذلت في المنطقة من أجل السلم في حدوث عدد كبير من حركات العودة الاختيارية الى الوطن . ومن أهم الانجازات في هذا الصدد "اجراءات إقامة سلم وطيد ودائم في امريكا الوسطى" ، التي وقّعت عليها بتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ خمسة من بلدان امريكا الوسطى ، ودعت الى اتخاذ سلسلة من التدابير لتمهيد السبيل للسلم الاقليمي والاعتراف في الوقت ذاته بحالة اللاجئين (A/42/521-S/19085 ، المرفق) . وفي جنوب آسيا ، عقب حصول اتفاق بين سري لانكا والهند في تموز/يوليه ١٩٨٧ ، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين المفوضية وحكومة سري لانكا بعد ذلك بشهر . وهذا الاتفاق الأخير أدى في نهاية المطاف الى عودة عدة مئات من التاميل السريلانكيين من الهند الى سري لانكا

خلال الربع الأخير من عام ١٩٨٧ ومطلع عام ١٩٨٨ . ومن المجالات الهامة الأخرى التي ظهر فيها احتمال كبير للتقدم في حل مشكلة قديمة من مشاكل اللاجئين في الآونة الأخيرة ما يتعلق باللاجئين الأفغانيين في باكستان وجمهورية ايران الاسلامية . وهنا أيضا ، ومن خلال التسوية السياسية ، يمكن بصورة متزايدة أن تصبح العودة الاختيارية الى الوطن لحوالي ٥ ملايين أفغاني حقيقة قائمة .

٤ - وحدث تطور ايجابي آخر خلال الفترة المستعرضة اشتمل على اعتماد اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي للاجئين في دورتها الثامنة والثلاثين في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ للاستنتاجات التي طال انتظارها بشأن الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين[(١)] ، وهو تطور حريّ أن يعزز الاحترام الدولي لسلامة اللاجئين وحقوقهم . وفي الوقت ذاته ، ازداد عدد الدول التي أصبحت أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين[(٢)] ، و/أو بروتوكولها لعام ١٩٦٧[(٣)] ، ثلاث دول ليصل الى ١٠٤ ، مما تمخض عنه ازدياد القبول العالمي لهذين الصكين الدوليين الأساسيين فيما يتعلق باللاجئين .

٥ - وفي موازاة هذه الانجازات والتطورات الباعثة على الأمل كانت هناك تحديات أوجدها ظهور حالات جديدة للاجئين وازدياد تعقد حالات أخرى ذات ماض طويل . ففي منطقة الجنوب الافريقي فقط ، أصبح وصول ما يقارب نصف مليون من اللاجئين الجدد ، في معظمهم بصورة رئيسية ، يتطلب تقديم المساعدة العاجلة والحماية من جانب المفوضية . ومع أن التركيز في افريقيا ربما قد يكون قد تحول قليلا الى منطقة الجنوب الافريقي ، واصلت المفوضية مراقبة الأحداث في القرن الافريقي والإعداد لـ "أسوأ السيناريوهات" ، فقد فاق وصول عدد كبير من اللاجئين والنازحين هناك عدد العائدين . وفي الحقيقة ، يستلزم تدفق الأشخاص الفارين من النزاع المدني في السودان استجابة طوارئ من جانب المفوضية لاسيما في إثيوبيا ، حيث ازدادت أعداد مثل هؤلاء الأشخاص الى ما ينوف على ٢٠٠ ٠٠٠ في نهاية عام ١٩٨٧ .

٦ - وفي جنوب شرق آسيا ، شهدت الفترة المستعرضة مشكلة يبدو انها مستعصية للاجئي الهند الصينية زاد من تعقيدها وصول لاجئين وطالبي لجوء فاقت أعدادهم اعداد اللاجئين في نصف عقد . وقد عجّل وصول هذه الأعداد القياسية من اللاجئين الى اتخاذ اجراءات هددت التوازن الحساس بين اللجوء المؤقت والحلول الدائمة السريعة التي كانت لسنوات عديدة جوهر التقاسم الدولي للأعباء في المنطقة . وقد أظهرت هذه الاحداث في حد ذاتها أخطار التساهل ازاء الترتيبات المؤقتة وحالات اللجوء التي لم تحسم ، فأبرزت الحاجة الماسة الى حوار أوسع وأبدع خيالا بشأن المسائل الانسانية الاقليمية .

٧ - وفي غير ما تقدم من الأماكن ، وطيلة الفترة المشمولة بالتقرير ، ظل الأفراد من اللاجئين وطالبي اللجوء يواجهون نطاقا واسعا من التدابير الانفرادية التي يُراد بها منع وصول مثل هؤلاء الاشخاص أو اعاقة وصولهم وتسهيل ابعاد اولئك الذين يعتبرون غير مؤهلين لمركز اللاجئين . ولئن أقرت المفوضية بتعقيد هذه الحركات "غير النظامية" ، فإن حقيقة كون المبادئ الانسانية المعترف بها دوليا كثيرا ما تنتهك فضلا عن تجاهل التقاسم الدولي للأعباء كانت مصدر قلق كبير لدى المفوضية . على أن من المأمول فيه ، أن تؤدي المشاورات المتواصلة في مختلف المحافل المتعددة الأطراف الى تقدم مفيد وملموس في معالجة المشاكل المطروحة .

٨ - لذلك فإن من الواضح ان المفوضية سوف تحتاج الى دعم جميع شركائها المستمر وكرمهم ، والحكومات منهم خاصة ، لكي تنهض بولايتها بصورة فعالة . وان الدعم المالي الذي تم توفيره في عام ١٩٨٧ ليشهد على ثقة المجتمع الدولي بالمفوضية وبأعمالها(٤) ؛ لكن الاحداث التي وقعت خلال الفترة المستعرضة قد دلت على ان التضامن الدولي مع محنة اللاجئين أبعاده كثيرا ما تكون متعددة ويحتاج الى بذل الجهد مع الصبر والتنسيق . والأمر كذلك فإن المفوضية على ثقة بأن الإجراءات الدولية غير المتوانية لصالح لاجئي العالم الذين يبلغ عددهم ١٢ مليونا ستظل سبّاقة الى إغاثتهم .

الفصل الأول

الحماية الدولية

ألف - مقدمة

٩ - ان التطورات في ميدان الحماية الدولية للاجئين خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد دلت مجددا على اتساع حجم مشكلة اللاجئين وتعقيدها . فحالات تجمع اللاجئين وتدفقهم توجد في جميع انحاء العالم . وبينما تتفاوت الظروف المؤدية الى تدفق هذه الموجات من اللاجئين ويصعب حلها ، فإن سمتها المشتركة هي أن الاشخاص المعنيين قد اضطروا الى مغادرة اوطانهم الاصلية لكي يجدوا الامن والحماية في مكان آخر وهم جميعا بحاجة الى الحماية الدولية ولهم الحق فيها .

١٠ - إن على مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولية توفير هذه الحماية للاجئين لكي تعوّض عن التقصير في تقديم الحماية الوطنية لهم أو عن حرمانهم منها . على انه لا يمكن تحقيق هذه المهمة إلا من خلال التعاون الفعال بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة .

١١ - تقع أكبر تجمعات اللاجئين حاليا في منطقتي آسيا والشرق الأوسط . وبعض حالات اللاجئين في هاتين المنطقتين هي أيضا من بين اكثرها قدما ؛ فأكثر من حالة من هذه الحالات ما زالت مستمرة لأكثر من عقد من الزمن . وهذه هي الحالة مثلا في جنوب شرق آسيا حيث استمر تدفق عدة موجات من اللاجئين لأكثر من ١٣ سنة . وشهدت الفترة المستعرضة حدوث مزيد من الاتجاهات التقييدية في المنطقة إذ تحاول الدول ، مع ما يترتب على ذلك أحيانا من نتائج مهولة ، أن تصد تدفق طالبي اللجوء . وإذا كان لابد من تجنب مزيد من حالات موت اللاجئين ومعاناتهم ، تعيّن بذل جهد منسق يشترك فيه المجتمع الدولي بصورة عامة في تقديم الدعم لبلدان اللجوء الاول في المنطقة . وفي أمكنة أخرى من منطقة آسيا ، حدثت تطورات ايجابية قد تؤدي الى توقف المنازعات التي تسببت في الاصل عن تدفق موجة من أضخم موجات اللاجئين في الازمنة الحديثة . ومن المأمول فيه ، بتعاون جميع الأطراف المعنية ، ان تُهيّأ الآن ايجاد ظروف تسمح بعودة اللاجئين الاختيارية .

١٢ - وشهدت الفترة المستعرضة زيادة بما ينوف على نصف مليون لاجئ اضيف الى المقدار الكبير أصلا من اللاجئين الموجودين في القارة الافريقية . ورغم ان استقبال

اللاجئين في حالات عديدة استتبع تضحيات كبيرة بالنسبة للبلدان المستقبلة ، فإن هذه البلدان على العموم واصلت سياستها في حسن الضيافة . وفي نفس الوقت ، عاد ما يقرب من ٠٠٠ ١٥٠ من اللاجئين بصورة طوعية الى بلدانهم الأصلية . وعلى العموم استطاع الذين عادوا طواعية الى أوطانهم أن يرجعوا في ظروف من الأمن والكرامة . إلا ان التجربة تدل على انه اذا كان لابد من اعطاء الفرصة لأعداد كبيرة ليستفيدوا من العودة الاختيارية الى الوطن ، يجب على البلدان المعنية ان تصلح ما أدى في الأصل الى تدفق موجات اللاجئين . وثمة ما يبعث بشكل خاص على القلق في المنطقة وهو الحالة الحساسة التي يجد العديد من اللاجئين أنفسهم فيها بسبب وجودهم داخل مناطق النزاع أو في جوارها . وفي حالات عديدة ، تعرض اللاجئون الى هجمات عسكرية ومسلحة .

١٣ - وفي نصف الكرة الامريكية ، ظلت حالة اللاجئين القادمين من بلدان امريكا الوسطى المصدر الرئيسي للقلق لدى المفوضية . وكما هي الحال في أجزاء أخرى من العالم ، ليست ظاهرة اللجوء سوى جزء من وضع سياسي واجتماعي واقتصادي أكبر جعل مهمة توفير الحماية الدولية غاية في الصعوبة . ورغم ذلك ، حدثت تطورات مشجعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عندما سعت بلدان المنطقة الى إيجاد حلول سلمية وانسانية لمشكلة اللاجئين . وقد عاد أكثر من ٠٠٠ ١٠ لاجئ الى بلدانهم الأصلية طواعية . ورغم ذلك تبقى هناك مشكلات كبيرة ، لاسيما فيما يتعلق بالسلامة البدنية للاجئين والحاجة الى نيل الاحترام من الأطراف المعنية للصفة الانسانية والمدنية المحضة لمركز اللاجئين .

١٤ - أما فيما يتعلق باوروبا ، فقد واصل المفوض السامي سلسلة من المشاورات مع بلدان المنطقة بغية التوصل الى حلول انسانية لمشاكل اللاجئين وطالبي اللجوء . وظل مصدر القلق الأول للحكومات المعنية وصول طالبي اللجوء غير الاوروبيين الى اوروبا الغربية . وقد ازدادت الحالة تعقيدا بمواقف كره الاجانب التي تتخذها قطاعات من السكان ، واستجابت البلدان المعنية باتخاذ أنواع من التدابير القانونية والادارية الرامية الى احتواء الحالة . وتراوحت هذه التدابير من مواصلة تطبيق تفسير شديد التقييد لتعريف اللاجئين الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين برفض طالبي اللجوء عند الحدود لمجرد أنهم كانوا موجودين في بلد آخر كان يمكنهم طلب اللجوء فيه . وبحثت المفوضية عن حلول انسانية لمشاكل أولئك الذين يطلبون اللجوء في بلدان اوروبية بسبب الاضطهاد أو خوفا على سلامتهم ، فعززت كذلك تعاونها مع الاتحاد الاوروبي ومع شبكة المنظمات غير الحكومية التي نشأت نتيجة للتشاور الأوروبي بشأن اللاجئين والمنفيين .

١٥ - ورغم أن الدول واصلت بصورة عامة بذل جهودها لكفالة حماية اللاجئين وطالبي اللجوء ، ظهرت مشاكل خطيرة ، كان لها في بعض الأحيان نتائج في غاية الخطورة على اللاجئين وطالبي اللجوء المعنيين . وهكذا ، تبقى هناك مشاكل كبيرة في مجالات الإذن بالدخول واللجوء والطرد والاحتجاز والحماية البدنية للاجئين . وإن الحاجة تدعو الى بذل مزيد من الجهود من جانب المجتمع الدولي والمفوضية في هذه المجالات وما يتصل بها من مجالات تتعلق بالحماية الدولية للاجئين وذلك لضمان معاملة جميع اللاجئين ، بصرف النظر عن عرقهم أو بلدهم أو منطقة منشأهم أو أصلهم الإثني أو عضويتهم في فئة اجتماعية معينة أو انتمائهم الى رأي سياسي ، وذلك وفقا للمعايير الدولية المقبولة .

باء - مبادئ الحماية الدولية وحقوق اللاجئين

١ - الإذن بالدخول

١٦ - من الضروري ، لكي يتمتع اللاجئون بالحماية الأساسية ، أن يؤذن بدخولهم في أراضي الدولة أو أن يتم منحهم لجوءا مؤقتا على الأقل . ومع ذلك فإن الصكوك الدولية الرئيسية فيما يتعلق باللاجئين لا تحتوي على أحكام تتناول مباشرة الإذن بالدخول واللجوء . وأقرب شكل تعالج فيه هذه الصكوك تلك المسألة يرد في أحكامها المتعلقة بعدم الإعادة القسرية التي تحمي اللاجئ من الرجوع بالقوة الى بلد قد يجد فيها اضطهادا ، وكذلك في المواد التي تنص على ألا يعاقب اللاجئون بسبب دخولهم في اراضي دولة ما بطريقة غير قانونية إن كانوا قادمين مباشرة من بلد منشئهم .

١٧ - ويتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(٥) المبدأ القائل بأن لكل فرد الحق في أن يطلب اللجوء الى بلدان أخرى ويتمتع به هربا من الاضطهاد . ويرد حكم مماثل في إعلان اللجوء الإقليمي لعام ١٩٦٧ الصادر عن الأمم المتحدة والذي تضمنه قرار الجمعية العامة ٢٣١٢ (د -٢٢) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ . بيد أن اللجوء يظل من صفات سيادة الدولة ، ولم يترجم الحق الذي سيمنح ، بالمقارنة مع السعي الى اللجوء ، الى قاعدة قانونية دولية مُلزمة .

١٨ - ونظرا لعدم وجود التزامات قانونية صارمة لمنح اللجوء ، فإن من المشجع ملاحظة أن دولا كثيرة مستمرة في انتهاج سياسات لجوء ليبرالية ، فسواء هرب الأشخاص من بلدانهم خوفا من الاضطهاد بالمعنى الوارد في المادة ١ من اتفاقية الأمم المتحدة

لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ، أو نتيجة لنزاع مسلح ، أو عدوان أو احتلال أجنبي ، أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ، أو ثورات داخلية ؛ فإن هناك اعترافا واسع الانتشار بأنه ينبغي منحهم لجوءا مؤقتا على الاقل . وهكذا فإنه لايزال يسمح لمعظم ملتمسي اللجوء بدخول أراضي الدول حيث يمنحون ، من الناحية القانونية أو الواقعية ، شكلا ما من أشكال اللجوء . وينبغي الإشارة الى أن غالبية تلك البلدان - ولاسيما البلدان المستضيفة لتدفق أفواج كبيرة من اللاجئين - تعد من بين أفقر بلدان العالم .

١٩ - ويلزم تسليط الأضواء على بعض الاتجاهات المثيرة للقلق ، وإن كانت الحالة العامة لاتزال ، بالنسبة للتصريح بالدخول واللجوء ، إيجابية بوجه عام . ويضم أحد هذه الاتجاهات ملتمسي اللجوء الذين طلبوا اللجوء في بلدان بعيدة جدا عن بلدانهم . ففي بعض الأحيان ، كان هؤلاء يسافرون بصورة غير متقطعة من بلدهم ، خلال بعض الدول الاخرى ، الى بلد ثالث . وفي حالات أخرى كانوا يسافرون من بلد ربما يبدو أنهم وجدوا الحماية فيه بالفعل ، لكي يلتمسوا لجوءا أو حلا دائما في دولة أخرى ، دون الحصول أولا على موافقة سلطات تلك الدولة . وفي حالات كثيرة كان ملتمسو اللجوء المعنيون يسافرون ، علاوة على ذلك ، بوثائق مزورة و/أو يتلقون وثائقهم في الطريق بقصد تضليل السلطات وإحباط جهودها لإعادة ملتمسي اللجوء الى دولة وسيطة .

٢٠ - وقام عدد متزايد من الدول ، نتيجة لهذه التحركات كسبب من الأسباب ، باستحداث أو ، بزيادة تعزيز ، التدابير الرامية الى تقييد دخول ملتمسي اللجوء . وشملت هذه التدابير : القيود على التأشيرات بالنسبة لعدد متزايد من الجنسيات ، والعقوبات على شركات الطيران التي تحمل ملتمسي لجوء غير المزودين بالوثائق المناسبة ، والعقوبات على الأشخاص الذين يساعدون في تنظيم دخول طالبي اللجوء بصورة غير قانونية الى أراضي الدول ، وإجراءات التدقيق على الحدود الوطنية ، والقيود على المساعدة في إيجاد عمل وعلى منح الحق في العمل ، واحتجاز طالبي العمل بصورة منظمة ولفترات طويلة .

٢١ - كما واصلت بعض الدول ، في الوقت ذاته ، اللجوء الى تفسيرات أضيق لمفهوم اللاجئ كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ . واشترط بعض هذه الدول ، علاوة على ذلك ، استيفاء ملتمسي اللجوء لمقاييس إثبات عالية وغير واقعية على نحو لا مبرر له . وكان الاثر العام لمثل هذه التدابير شعور عدد كبير من الأشخاص بالإحباط في جهودهم لالتماس اللجوء هربا

من الاضطهاد وحرمانهم ، حتى عند استيفاء معايير اللجوء بالمعنى الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ، من الحماية المنصوص عليها في تلك الاتفاقية .

٣٢ - وثمة اتجاه مثير للقلق أيضا يتمثل فيما تمارسه بعض الدول من رفض التصريح بالدخول لملتمسي اللجوء على أساس أنهم يستطيعون ، أو ينبغي لهم ، الحصول عليه من مكان آخر . وأدى هذا ، في بعض الحالات ، الى خلق الحالات "المدارية" التي أدى بعضها في نهاية المطاف الى 'الإعادة القسرية' . وفي حالة معينة تضمنت سفر ملتمسي اللجوء بقوارب صغيرة ذكر أن إجراءً مماثلا اتخذته إحدى البلدان تسبب في موت ما يزيد على ١٠٠ شخص .

٣٣ - ومن مبادئ النظام الدولي الأساسية لتوفير الحماية للاجئين أن منح اللجوء عمل سلمي وغير عدائي . ومع ذلك فقد حدث في إحدى الحالات ، نتيجة لممارسة ضغط على بلدان مجاورة من جانب دولة معينة ، أن اللاجئين من هذه الدولة لم يتمكنوا من الحصول على اللجوء في تلك البلدان لأسباب تتعلق بالأمن الوطني . بيد أن دولا أخرى في المنطقة عرضت منح اللجوء ونقل عدة مئات من ملتمسي اللجوء الى تلك الدول خلال الفترة التي يشملها التقرير .

٢ - عدم الإعادة القسرية والحقوق الأخرى

٣٤ - يتمثل أهم مبدأ من مبادئ الحماية وأول حق من حقوق اللاجئين في مبدأ عدم الإعادة القسرية الذي ينص على عدم إخضاع أي شخص لتدابير مثل المنع عند الحدود أو ، في حالة التواجد بالفعل داخل أراضي أحد بلدان اللجوء ، الطرد أو الإعادة الجبرية الى أي بلد قد تكون لديه أسباب للخوف فيه من اضطهاد ، أو خطر على الحياة أو الاختيار أو الحرية لأسباب تتعلق بمركز اللاجئ . وبالاضافة الى أن هذا المبدأ يرد في عدد كبير من المعاهدات والإعلانات الدولية ، فإنه يعتبر الآن جزءا من القانون الدولي العام .

٣٥ - ومثلما حدث في السنوات السابقة ، واصلت معظم الدول التمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية . ومع ذلك فإن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت أيضا عدة استثناءات ملحوظة . وهكذا استمرت بعض البلدان في ممارستها المتمثلة في رد ملتمسي اللجوء . ولجأت بعض الدول من وقت لآخر الى الإعادة القسرية لمجموعات كبيرة من ملتمسي

اللجوء ، بل حتى لبعض اللاجئين المعترف بهم . وتجاوز العدد الإجمالي لمن تعرض للإعادة القسرية من اللاجئين وملتمسي اللجوء خلال فترة التقرير عدة آلاف . ويشكل هذا تدهورا مقلقا للغاية وجديرا بالملاحظة في السنوات الأخيرة .

٢٦ - ويرد في المادة ٣٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ مبدأ أساسي آخر من مبادئ حماية اللاجئين يحظر على الدول طرد اللاجئين الموجودين في أراضيها بصورة قانونية إلا لأسباب تتعلق بالأمن الوطني أو النظام العام . وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، كانت حالات الطرد التي تتجاهل المادة ٣٣ محدودة ولكنها أثرت مع ذلك في عدة فئات من اللاجئين . وفي إحدى الحالات سُمح لكثير من اللاجئين المطرودين بالعودة الى بلد اللجوء المعني بعد الالتجاء الى الانتصاف القضائي .

٢٧ - ويتناقض احتجاز اللاجئين وملتمسي اللجوء ، بلا مبرر ، مع المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين . ومما يذكر أن اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي اعتمدت في عام ١٩٨٦ في دورتها السابعة والثلاثين استنتاجا بشأن هذه المسألة(٦) . ومن خلال هذا الاستنتاج أكد أعضاء اللجنة التنفيذية أنه ينبغي عدم اللجوء الى احتجاز اللاجئين إلا في حالة الضرورة وللأسباب التي أوردها القانون لأغراض معينة ، وحددت هذه الأغراض على أنها للتحقق من الهوية ؛ ولتحديد العناصر التي يستند اليها طلب الحصول على مركز اللاجئ ؛ ولتناول الحالات التي يكون ملتمسو اللجوء قد أتلفوا فيها وثائق سفرهم و/أو هويتهم أو استخدموا وثائق مزورة ؛ ولحماية الأمن الوطني أو النظام العام .

٢٨ - وبالرغم من ذلك فقد احتجز أثناء الفترة المشمولة بالتقرير مئات عديدة من ملتمسي اللجوء لأسباب لا تعدى الدخول بطريقة غير قانونية أو تجاوز الإقامة مدة صلاحية تأشيرة الدخول . وكانت هذه الاحتجازات منتهكة للمادة ٣١ من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمركز اللاجئين ومتجاهلة لحقيقة أن دخولهم أو تواجدهم بصورة غير قانونية كان يرجع كلية الى ضرورة العثور على مكان للجوء . وكانت تدابير الاحتجاز تنفذ ، في عدة حالات ، كوسيلة لإحباط وصول لاجئين آخرين و/أو تشكل جزءا من سياسة حكومية متعمدة لرفض منح اللجوء الى الأشخاص القادمين من بلدان أو مناطق معينة . وفي بعض الحالات أدت ظروف الاحتجاز الى القلق بوجه خاص باعتبار انها لم تف بأدنى معايير الاحتجاز المعترف بها دولية . كما كان من دواعي القلق أن تعيّن على اللاجئين وملتمسي اللجوء قضاء مدد طويلة في الاحتجاز ، تتجاوز أحيانا سنة ، مع عدم إمكانية إعادة النظر قضائيا أو إداريا في الإجراء المتعلق بالاحتجاز ، وان تدابير الاحتجاز كانت تطبق أيضا على أطفال اللاجئين .

٢٩ - إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين هامة ليس لتيسير اندماجهم فحسب ، وإنما أيضا لصون كرامتهم واحترامهم لأنفسهم ؛ وينطبق هذان السببان الأخيران بالمثل على ملتمسي اللجوء وعلى من حصلوا على لجوء مؤقت فقط . ويتجلى أهم هذه الحقوق - حق الحصول على مهن تكسُّبية - على السواء في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وفي الصكوك الدولية الأخرى مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٣٠ - بيد أن تمتع اللاجئين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية هو تمتع مثقل بالقيود . ويرجع ذلك ، في بعض الحالات ، الى عدم وجود برامج محددة تستهدف مساعدة اللاجئين للعثور على عمل والحصول على التدريب والتسهيلات الأخرى التي قد تكون مطلوبة بكاملها في البلدان ذات المعدلات المرتفعة من البطالة . وفي بعض البلدان ، يجعل عدد اللاجئين وحده التمتع بهذه الحقوق بلا معنى لعدم وجود وظائف . وربما تزداد صعوبة إيجاد عمل أكثر من ذلك من جراء عدم وجود الآليات المناسبة التي يمكن بها الاعتراف بمركز اللاجئين ومن ثم يوضع اللاجئون على قدم المساواة مع الأجانب العاديين أو المهاجرين ذوي الأوضاع غير القانونية . بل إن حالة ملتمسي اللجوء الذين لم تتحدد مراكزهم ، كانت أصعب من ذلك ، ولاسيما في البلدان التي أدخلت قيودا جديدة ، أو عززت القيود السابق وجودها ، على حقهم في العمل .

٣١ - ووجدت أيضا قيود على حق اللاجئين في التعليم . فكثير من البلدان ليس لديها مؤسسات تعليمية كافية لتلبية احتياجات مواطنيها ، ناهيك عن احتياجات اللاجئين وملتمسي اللجوء . وقد قطعت برامج المساعدة الخاصة شوطا بعيدا للوفاء بالاحتياجات التعليمية الأساسية للاجئين المقيمين في المستوطنات والمخيمات بينما بقيت احتياجات اللاجئين المقيمين في المراكز الحضرية ، الى حد كبير ، دون إشباع .

٣٢ - وفي دورتها الثامنة والثلاثين ، نظرت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في قضية وثائق السفر التعاهدية[٧] . وبالرغم من أن الغالبية العظمى من الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين تتبع أحكام المادة ٢٨ من تلك الاتفاقية بشأن إصدار مثل هذه الوثائق ، فإنه لاتزال توجد بعض المشاكل . وتتصل هذه المشاكل على الأخص بإصدار وتجديد وثائق السفر التعاهدية ، وصلاحيتها الجغرافية أو الزمنية ، والاعتراف بها لأغراض منح التأشيرات والتصريح بالدخول ونقل مسؤولية إصدارها . وقامت اللجنة في استنتاجها بشأن وثائق السفر للاجئين بجملة أمور منها ؛ حث الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١

المتعلقة بمركز اللاجئين و/أو بروتوكولها لعام ١٩٦٧ على أن تتخذ التدابير التشريعية الملائمة لتنفيذ نصوص هذين الصكين بفعالية فيما يتعلق بإصدار وثائق السفر التعاهدية .

٣٣ - واستمرت دول كثيرة في إصدار وثائق الهوية للاجئين خلال الفترة المشمولة بالتقرير بمساعدة مفوضية الامم المتحدة لشؤون الاجئين أحيانا . وفي معظم الحالات لم تقتصر هذه الوثائق على إثبات هوية حاملها فحسب وإنما أيضا على إثبات مركزه كلاجئ بما يمكنه من الانتفاع من شتى حقوق اللاجئين .

٣ - جمع شمل الأسر

٣٤ - خلال الفترة المستعرضة ، لاحظت المفوضية أن بعض الحكومات أدخلت تدابير لتيسير جمع شمل الاسر مثل رفع القيود التي كانت تقصر حق جمع شمل الأسر على اللاجئين الذين لديهم إمكانيات كافية لإعالة أفراد أسرهم ؛ أو قبول أفراد الأسرة الموسعة أي الأشقاء والآباء والأجداد ، وهلم جرا . وكذلك أحرز تقدم فيما يتصل بشروط الوثائق أصبحت بموجبها بعض الدول أكثر مرونة في الحالات التي لم يتمكن فيها اللاجئون من تقديم إدلة مستندية على القرابة الأسرية المدعى بها . كما تحققت نتائج ايجابية بالنسبة لإعادة جمع شمل اللاجئين بأفراد الأسر الذين بقوا في بلدانهم الأصلية .

٣٥ - وبالرغم مما أحرز من تقدم في بعض الميادين ، فإنه مازالت هناك عقبات في كثير من البلدان . ومن هذه العقبات طول الإجراءات الإدارية السائدة أساسا في البلدان التي لديها تراكمات ثقيلة في إنجاز طلبات اللجوء ؛ والافتقار الى الموارد اللازمة للإنفاق على أفراد الأسرة المعالين ؛ وصعوبات تأمين الاستخدام والسكن المناسب ؛ وعجز بعض اللاجئين عن إثبات القرابة الأسرية ؛ وشرط الحصول على تأشيرات خروج من البلدان الأصلية بغرض جمع شمل الأسرة في الخارج . وفيما يتعلق بعدم وجود الوثائق كانت المفوضية مهتمة على الأخص بعدم تردد بعض البلدان في الاتصال بسلطات البلد الأصلي للاجئ سعيا للتحقق من الوثائق .

جيم - أمن اللاجئين

٣٦ - يتمثل الحد الأدنى من مضمون الحماية الدولية للاجئين في التمتع بحقوق الإنسان الأساسية اللازمة للبقاء بسلامة وكرامة . ويعني هذا ، بالصيغة التي يعترف بها مبدأ

عدم الإعادة القسرية ، الحماية من فقدان الحياة ، والإصابة وغيرها من الأضرار البدنية وكذلك من أي عمل آخر قد يعرض للخطر سلامة وكرامة اللاجئين أو يهدد بتعريضهما للخطر . وكعنصر أساسي من عناصر هذه الحماية يعترف بحق اللاجئين في الأمن اعترافا كاملا في القانون الدولي .

٣٧ - وأثناء فترة التقرير استمر أمن اللاجئين يشكل قضية بما في ذلك أمنهم أثناء الطيران أو في بلدان اللجوء أو فيما يتصل بعودتهم الاختيارية الى بلدانهم الأصلية . وكما حدث في السنوات السابقة ، ظل أصرخ مثال على انتهاج الحق في الأمن يتجلى في الهجمات على مخيمات ومستوطنات اللاجئين وكذلك على اللاجئين الذين يعيشون في المراكز الحضرية . ووقع الكثير من هذه الهجمات في افريقيا والشرق الأوسط وآسيا مع ما أدت اليه من خسائر في الأرواح . وشُن في بلد واحد فقط حوالي ٣٣ هجوما على ٢١ من بين ٢٦ مستوطنة واقعة في منطقة تعاني من الحرب الأهلية والعصيان المسلح . ونتيجة لذلك لقي ٢٥ لاجئا حتفهم وأصيب ١٠٠ لاجئ وأغتصبت ١٥٠ لاجئة كما اختطف ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ لاجئ .

٣٨ - وفي دورتها الثامنة والثلاثين ، وللسنة الثالثة على التوالي ، نظرت اللجنة التنفيذية في مشكلة الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين . وتوصلت اللجنة التنفيذية الى استنتاجات في هذا الموضوع أدانت فيها من بين جملة أمور شتى الانتهاكات لحقوق وسلامة اللاجئين وملتمسي اللجوء ، كما أدانت بصفة خاصة الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين ؛ وحثت الدول على الامتناع عن تلك الانتهاكات التي تتعارض مع مبادئ القانون الدولي وبالتالي لا يمكن أن يكون لها ما يبررها ؛ وطلبت الى الدول والهيئات الدولية المختصة أن تقدم كل مساعدة ممكنة للتخفيف من محنة ضحايا هذه الهجمات ؛ وحثت الدول على اتخاذ كل التدابير الممكنة لمنع تكرار هذه الهجمات بما في ذلك التدابير التي تضمن المحافظة على الطابع المدني والإنساني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين .

٣٩ - وفي بعض الحالات ، يتعرض أمن اللاجئين للخطر عن طريق تجنيدهم بالإكراه في صفوف الجماعات المسلحة ، أو في عصابات المغاورين أو في جيوش نظامية . وقد استمرت هذه الأعمال أثناء الفترة قيد الاستعراض وأثرت على عدد كبير من اللاجئين الشبان . وإكراه اللاجئين بالقوة على الاشتراك في المنازعات المسلحة كمقاتلين فعليين ، يعد تهديدا سافرا لحياتهم ولسلامتهم ، ويتنافى مع مركزهم كلاجئين ويقوض فرصهم للحصول على الحماية الدولية . وعلاوة على ذلك ، تتعارض الانتهاكات مع مفهوم اللاجئين كأشخاص

مدنيين ، وتتعارض كذلك مع الاعتقاد السائد الذي أكدته اللجنة التنفيذية في استنتاجاتها بشأن الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين ، وهو أن هذه المخيمات والمستوطنات لها طابع مدني وإنساني محض ، وأنه لا بد أن تبذل دول اللجوء أقصى ما في وسعها لضمان المحافظة على هذا الطابع .

٤٠ - ومن الأمثلة الأخرى للانتهاكات التي يتعرض لها أمن اللاجئين ما حدث في مياه جنوب شرقي آسيا حيث واصل القراصنة ، في الفترة قيد الاستعراض ، مهاجمة طالبي اللجوء المسافرين بالقوارب . وقد تم في إطار برنامج مناهضة القرصنة الذي وضعته من قبل حكومة تايلند الملكية ومولته عدة بلدان مانحة ، بذل جهود لوقف هذه الهجمات بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وبالمثل فإن مخطط عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر ، وعروض إعادة التوطين بعد النزول الى البر أفادا عددا كبيرا من ملتمسي اللجوء الذين يكونون في حالة شدة في البحر . وفي أماكن أخرى زادت السلطات الوطنية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من يقظتها على طول طرق الهروب لكي تحول دون قتل اللاجئين الذين يلتمسون الحماية أو اصابتهم أو اغتصابهم أو اختطافهم . ورغم ذلك ، فقد وصلت إلى مكتب انتهاكات حق اللاجئين في الأمن عدة تقارير أثناء الفترة قيد الاستعراض .

دال - حماية اللاجئين من النساء والأطفال

٤١ - في السنوات الأخيرة أولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اهتماما خاصا لحاجة اللاجئين من النساء والأطفال الى الحماية . ومما يذكر ، أن اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين توصلت الى استنتاج في عام ١٩٨٥ بشأن حماية اللاجئات انطلاقا من التسليم بحقيقة أن اللاجئات من النساء والفتيات هنَّ في حالات معينة أكثر جماعات اللاجئين ضعفا بصفة عامة[٨] . ومنذ ذلك الوقت ، عملت المفوضية على إذكاء الوعي بين الدول والمنظمات غير الحكومية ، بشأن حاجة اللاجئات من النساء والفتيات بصفة خاصة الى الحماية . وقد اتخذت تدابير محددة في عدد من حالات اللاجئين منها مثلا التدابير التي اتخذت في إطار برنامج مناهضة القرصنة الذي سبقت الإشارة اليه .

٤٢ - ورغم ذلك فمازالت اللاجئات من النساء والفتيات يعانين من العنف الجسدي ومن سوء المعاملة الجنسية والتمييز . وأثناء الفترة قيد الاستعراض تعرضت لاجئات للضرب والاغتصاب ولغير ذلك من أشكال الانتهاكات الجنسية مثل استغلال النساء لأغراض الدعارة

وفي بعض الحالات كانت النساء يتعرضن لهذه الانتهاكات تحت التهديد بحرمانهن من الاعتراف بمركزهن كلاجئات . وفي حالات أخرى ، كانت هذه المعاملة السيئة ، كما يبدو مرتبطة جزئيا على الأقل بعدم وجود برامج مساعدة كافية موجهة نحو تلبية الاحتياجات الخاصة للاجئات . وساعدت أيضا حالة التوتر الناجمة عن الحياة في مخيمات مغلقة لفترات طويلة على زيادة مستوى العنف الذي كانت النساء ضحيته في المقام الأول .

٤٣ - أما من حيث مركز الأطفال اللاجئين فقد قامت المفوضية أثناء الفترة قيد الاستعراض بدراسة هذا الموضوع بشكل خاص كما ناقشته اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في دورتها الثامنة والثلاثين . وفي كثير من الحالات يتعرض الأطفال اللاجئون الى العنف الجسدي ، والاستغلال ، والتجنيد بالإكراه والاحتجاز . وفي أحيان أخرى يواجهون مشاكل كثيرة فيما يتعلق بتسجيلهم وتحديد مركزهم كلاجئين وجنسيتهم .

٤٤ - وفي استنتاجها بشأن هذه الموضوع[٩] سلّمت اللجنة التنفيذية بأن الأطفال اللاجئين لهم احتياجات خاصة في الإطار الأعمّ للاجئين ، وأكدت أن كل الاجراءات التي تتخذ لصالح هؤلاء الأطفال يجب أن تسترشد بمبدأ التحقيق الأفضل لمصالح الأطفال ، فضلا عن مبدأ وحدة الأسرة . وطالبت اللجنة باتخاذ اجراءات وطنية ودولية لمنع انتهاك الحقوق الأساسية للأطفال ومساعدة الضحايا منهم . كما حثت الدول على أن تضمن تسجيل الأطفال اللاجئين الذين يولدون في بلدان اللجوء . وأخيرا بحثت اللجنة التنفيذية حالة الجماعات الضعيفة وخاصة اللاجئون الأطفال بما في ذلك القصّر منهم الذين لا يصاحبهم أحد .

هاء - العودة الاختيارية إلى الوطن

٤٥ - عاد ٠٠٠ ١٥٠ لاجئا على الأقل إلى بلدان منشئهم عودة اختيارية أثناء الفترة قيد الاستعراض ، الأغلبية العظمى منهم في القارة الافريقية . وعاد أيضا عدد كبير من اللاجئين إلى بعض بلدان امريكا الوسطى . وكانت حركات العودة الاختيارية إلى أماكن أخرى قليلة لدرجة لا تذكر تقريبا .

٤٦ - وعاد جزء كبير من اللاجئين المعنيين الى أوطانهم من تلقاء أنفسهم وكان قرارهم بالعودة يتأثر بلا شك أحيانا بحالة الأمن المتدهورة إلى حد خطير في منطقة بلد اللجوء التي وجدوا فيها ملاذا لهم من قبل . وفي أماكن أخرى تمت العودة الى

الوطن بطريقة منظمة تم فيها توفير وسائل الانتقال واحتياجات المساعدة الفورية أثناء العودة ، وأثناء الفترة الأولى للوصول الى بلد المنشأ .

٤٧ - ورغم أن العودة الاختيارية الى الوطن تمت بصفة عامة بطريقة اتسمت بكفالة الأمن والاحترام ، فقد كانت هناك بعض الحالات الشاذة . إذ لقي لاجئ واحد على الأقل مصرعه نتيجة لأعمال العنف وتعرض لاجئون كثيرون آخرون للمضايقات عند عودتهم الى أوطانهم . وواجه لاجئون آخرون مشاكل ضخمة في عملية العودة الى الاندماج في المجتمع وعانى كثيرون من اللاجئين من تدابير الاحتجاز . ويرجع جزء من المشكلة الى أن اللاجئين العائدين كانوا لا يحصلون على الوثائق السليمة الخاصة بهم من بلدان المنشأ مما يحرمهم من الحماية الوطنية فعلا .

٤٨ - والعودة الاختيارية الى الوطن ، كلما كانت ، ممكنة عمليا ، هي الحل المفضل في أي حالة للاجئين ، فهي تحقق الهدف الأساسي للحماية الدولية ، وهو إعادة توطين اللاجئين في المجتمع وفي هذه الحالة مجتمعهم الخاص بهم ومع ذلك فالعودة الاختيارية هي أحد الحلول البالغة الحساسية من حيث التنفيذ وبالتالي من المهم للغاية أن تتمكن المفوضية من الاعتماد على الدعم والتعاون الكاملين من البلدان المعنية ، بما في ذلك ما يلزم من المواد والموارد البشرية . وإذا اريد للعودة الاختيارية الى الوطن أن تكون حلا صالحا لعدد أكبر من اللاجئين ، فلابد أن تعالج الدول الأسباب الجذرية لانتقال اللاجئين الى بلاد أخرى ولا يمكن أن يعود عدد أكبر من اللاجئين باختيارهم الى بلدان المنشأ في أمن وكرامة إلا بإزالة الأحوال التي أدت الى هروبهم أصلا . وهذه المهمة هي مهمة سياسية أصلا يجب أن تقوم بها الدول بنشاط أكبر .

واو - الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين وتحديد مركز اللاجئ

٤٩ - في أعقاب النداء الذي وجهته اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٦ بشأن إعلان جنيف[١٠] بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ قامت المفوضية بتكثيف انشطتها الترويجية . ففي الفترة قيد الاستعراض ، أودعت الرأس الأخضر وملاوي وموريتانيا صكوك تصديقها على الاتفاقية ، وبذلك بلغ عدد الدول المصدقة على هذه الاتفاقية ١٠٤ دول أصبحت أطرافا في واحد من الصكين الدوليين الأساسيين للاجئين أو في كليهما ، وواصلت المفوضية أيضا جهودها لتشجيع إزالة القيود الجغرافية الذي ما زالت تحتفظ بها سبع دول فيما يتعلق بالالتزامات المفروضة بموجب هذه الصكوك .

٥٠ - وقد اعتمدت على الصعيد الإقليمي بعض الصكوك التي تحدد معايير معاملة اللاجئين . ومما له أهمية خاصة من بينها ، اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في افريقيا . كما يجدر بنا أن نشير اشارة خاصة الى إعلان قرطاجنة لعام ١٩٨٤ المتعلق باللاجئين . ورغم أن هذا الإعلان ليس صكا قانونيا ملزما فإن له قيمة خاصة من حيث انه يبين على وجه التحديد المشاكل الموجودة في منطقة امريكا الوسطى ويكمل المعايير المحددة بالفعل على الصعيد العالمي . وكثير من دول المنطقة تنفذ أحكام هذا الإعلان وفي بعض البلدان ادمجت هذه الأحكام في تشريعات وطنية .

٥١ - وفيما يتعلق بتحديد مركز اللاجئ ، تواصل الدول وضع إجراءات رسمية لهذا الغرض . فهناك أكثر من ٥٠ بلدا حتى الآن اتخذ هذه الاجراءات ، بينما تقوم دول أخرى بنشاط باستعراض هذه الاجراءات لتحديد مركز اللاجئ أو النظر في وضعها . وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، اثناء الفترة قيد الاستعراض تأكيد الحاجة الى وضع مثل هذه الاجراءات لضمان استفادة اللاجئين من المعاملة المنصوص عليها في الصكوك الدولية ذات الصلة باللاجئين فضلا عن أن هذه الاجراءات كلها توفي بالشروط الأساسية لضمان أن تعامل كل طلبات الحصول على مركز اللاجئ بكفاءة وبسرعة وبطريقة عادلة وإنسانية .

زاي - الترويج لقانون اللاجئين ونشره

٥٢ - في الوقت الذي تزداد فيه ظاهرة التقييد والسياسات السلبية فيما يتعلق باللجوء ومعاملة اللاجئين وملتمسي اللجوء ، تزداد حتمية تشجيع احترام مبادئ قانون اللاجئين وحمايتهم الدولية بين الدول وسكانها . ولذلك كثفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين انشطتها في هذا الصدد اثناء الفترة قيد الاستعراض . واضطلع ببعض هذه الأنشطة بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى مثل اليونسكو ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، وإدارة الشؤون القانونية بالأمم المتحدة ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان . وتم التعاون أيضا في هذا الصدد مع منظمات اقليمية ولاسيما منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية ، والجامعة العربية ، ومجلس أوروبا .

٥٣ - وبالاضافة الى ذلك ، تعاونت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع منظمات غير حكومية منها المعهد الدولي للقانون الإنساني في سان ريمو (إيطاليا) ، والمعهد الدولي لحقوق الإنسان في ساليزبورغ ، واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية -

الافريقية ، والشبكة القانونية الأوروبية المعنية باللجوء ، والهيئة الاستشارية الأوروبية المعنية باللاجئين والمنفيين ، وعدد مختلف من الجامعات وغيرها من مراكز البحث والمراكز الأكاديمية . وفيما يتعلق بهذه المراكز الأخيرة فقد واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم منح تدريب داخلي لمدة ثلاثة شهور في شعبة قانون وقواعد اللاجئين لطلبة الدراسات العليا والدارسين في مجال القانون الدولي والعلاقات الدولية .

٥٤ - وبالاضافة الى ذلك عقدت منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ثلاث حلقات دراسية اقليمية ودورات تدريبية في قانون اللاجئين للموظفين الحكوميين والمسؤولين في منظمات غير حكومية . وعقدت هذه الحلقات الدراسية في منتصف ١٩٨٧ لبلدان امريكا اللاتينية في بوينس ايرس ، الأرجنتين ولبلدان الشرق والجنوب الافريقي في هراري ، زمبابوي . كما عقدت بنجاح أيضا دورات لموظفين حكوميين على المستوى التنفيذي على الصعيد الإقليمي في عديد من المكاتب الميدانية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مختلف أنحاء العالم . وقد تم تدريب موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قانون اللاجئين وحمايتهم بطريقة أكثر انتظاما اثناء الفترة قيد الاستعراض . فقد عقدت دورتان من الدورات التدريبية للموظفين الفنيين وموظفي الخدمة العامة في المكتب الإقليمي وذلك في أواخر عام ١٩٨٧ وبداية عام ١٩٨٨ .

٥٥ - وكالمعتاد لم يقتصر الترويج لقانون اللاجئين على نشر المبادئ القائمة ، بل امتد أيضا الى الدعوة لمبادئ جديدة وإدراج مواد قانون اللاجئين في صكوك جديدة ، فضلا عن تشجيع وضع صكوك جديدة لقانون اللاجئين ، بما في ذلك وضع هذه الصكوك على الصعيد الوطني . وفي هذا المجال قامت المفوضية بتقديم المشورة والتعليقات على مشاريع المقترحات والقرارات التي تنظر فيها هيئات مختلفة مثل اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية ، والاتحاد البرلماني الدولي ، ومجلس اوروبا ، ومنظمة الوحدة الافريقية . وقدمت هذه الخدمات نفسها بالنسبة لمشاريع القوانين والقواعد الادارية التي يجري اعدادها في مختلف البلدان الافريقية والأوروبية وبلدان أمريكا اللاتينية وبلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ .

٥٦ - وتم تعزيز مركز وثائق اللاجئين التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أثناء الفترة قيد الاستعراض . وقاد المركز الجهود التي تبذل في إطار المفوضية لوضع سياسة إعلامية ووثائقية متكاملة في نفس الوقت الذي واصل فيه توسيع إطار تقنياته وخدمته المقدمة الى موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإلى الأفراد

والمنظمات من الخارج بما في ذلك تقديم هذه الخدمات عن طريق إصدار نشرة "أنباء اللاجئين" كل ثلاثة شهور . وبالاضافة الى ذلك فقد قام المركز بنشر ببليوغرافيا عن الأطفال اللاجئين وذلك بالتعاون مع بعض المنظمات غير الحكومية . كما بدأ المركز وضع قاموس متعدد اللغات للمصطلحات المتعلقة باللاجئين وتولى وظيفة التنسيق بين مجموعة من مراكز وشائق اللاجئين الدولية الناشئة .

٥٧ - وأخيرا تعاونت المفوضية تعاونا وثيقا مع مطبعة جامعة أوكسفورد في التحضير لإصدار النشرة الدولية لقانون اللاجئين . وهذه النشرة التي ستتضمن مقالات عن قانون اللاجئين وحمايتهم وتقدم كذلك معلومات عن التطورات الأخيرة التي تحدث في مجال حماية اللاجئين ، ستستعين بالمواد العامة المتاحة في قاعدة البيانات القانونية التي انشئت في الآونة الأخيرة ، والتابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وقد تم التخطيط والتحضير لهذه النشرة بنجاح أثناء الفترة قيد الاستعراض ومن المقرر أن يصدر أول عدد منها في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

الفصل الثاني

أنشطة المساعدة

ألف - مقدمة

٥٨ - واصلت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال عام ١٩٨٧ تعاونها النشط مع الحكومات المعنية ومع المجتمع الدولي في جهودها الرامية الى الوفاء بالاحتياجات الانسانية للاجئين في جميع أنحاء العالم .

٥٩ - وظل تشجيع الاخذ بالحلول الدائمة ، أي العودة الاختيارية الى الوطن ، والادماج المحلي واعادة التوطين يمثل الهدف الاساسي والطويل الاجل في برامج المساعدة التي تقدمها المفوضية . وقد استجابت المفوضية لطلبات تقديم المساعدة الطارئة للعديد من القادمين الجدد وواصلت الاضطلاع ببرامج الرعاية والاعالة للاجئين الذين لم يكن بالامكان ايجاد حل عاجل بالنسبة لهم . وشملت كذلك البرامج الموجهة لاغراض الاغاثة ، حيثما أمكن ذلك ، اتخاذ تدابير ترمي الى تشجيع أنشطة الاكتفاء الذاتي الاساسي فيما بين اللاجئين الاجمالية .

٦٠ - وبلغت النفقات الاجمالية للمفوضية في عام ١٩٨٧ ، ٤٧٩,٣ مليون دولار (انظر الجدول ١ من المرفق) . ومن هذا المبلغ الاجمالي ، بلغت نفقات الصناديق الطوعية ٤٦١,٤ مليون دولار ، بما في ذلك ٣٣٦,٦ مليون دولار تحت بند البرامج العامة ، و ١٢٤,٨ مليون دولار تحت بند البرامج الخاصة . وهكذا زادت نفقات الصناديق الطوعية عام ١٩٨٧ عن عام ١٩٨٦ بنحو ٢٠ مليون من الدولارات مما يعكس احتياجات اضافية ترجع الى نشوء حالات جديدة للاجئين وتغييرات في مضمون البرامج ومعدل أعلى عام لانجاز البرامج .

٦١ - وشملت جهود المفوضية في تحسين ادارة برامج المساعدة تدريب موظفي المفوضية في مجال تطبيق وسائل وتقنيات الادارة العصرية ، وتنظيم حلقات عمل في مجال ادارة البرامج لشركاء المفوضية المنفذين وحلقات دراسية اقليمية عن القضايا المتعلقة باللاجئين . واستمر الفريق العامل المعني بنظام المعلومات للادارة المالية ، الذي أنشئ في عام ١٩٨٦ ، في العمل في عام ١٩٨٧ على تغيير نظم واجراءات ادارة المشاريع واعداد نظام معلومات متين للادارة المالية . وبينما يجري احراز تقدم طيب في تنفيذ

بعض جوانب نظام المعلومات للادارة المالية ، سيستمر منح أولوية عليا لتعزيز مراقبة برامج المفوضية والابلاغ عنها بشكل يتسم بمزيد من الكفاءة والفعالية .

٦٢ - وتقدم الفقرات التالية موجزا للمجالات الأساسية للمساعدة ، وكذلك نظرة عامة عن التطورات الهامة في كل منطقة جغرافية تغطيها المكاتب الاقليمية الخمسة التابعة للمفوضية . ويتضمن الجدولان ١ و ٢ معلومات مفصلة عن مستويات الانفاق لكل برنامج قطري أو برنامج منطقة (انظر مرفق هذا التقرير) .

باء - الاتجاهات الرئيسية في تقديم المساعدة

١ - اللجنة المخصصة المعنية باستعراض العمليات

٦٣ - نتيجة للمناقشات التي جرت خلال ممارسة استعراض الأهداف لعام ١٩٨٧ ، تمت الموافقة على أن هناك حاجة الى الاضطلاع باستعراض يتسم بمنهجية أكثر لعمليات المفوضية في العالم أجمع على أساس مستمر بدلا من مرة واحدة فقط في العام . ونتيجة لذلك ، أنشئت اللجنة المخصصة المعنية باستعراض العمليات في تموز/يوليه ١٩٨٧ . وتتألف اللجنة ، برئاسة منسق العمليات ، من رؤساء المكاتب ، وشعبة قانون ومبادئ اللاجئين ، ودائرة الخدمات المالية والادارية ورؤساء دائرة الدعم التقني ، ودائرة ادارة البرنامج ودوائر الدعم الأخرى حسب الاقتضاء . ووظائف اللجنة الأساسية هي وضع الاجراءات الكفيلة بضمان المتابعة المنهجية للتوصيات المتصلة بتنفيذ وتخطيط البرامج ، واقتراح المبادرات وضمان وجود آلية للاستعراض المستمر لجميع الأنشطة البرنامجية .

٦٤ - وعقدت اجتماعات لاستعراض العمليات في ١٨ بلدا (تمثل ٧٠ في المائة تقريبا من الميزانية البرنامجية العامة) في جنيف في أواخر عام ١٩٨٧ . وكانت البلدان المختارة هي تلك التي حددها أعضاء اللجنة المخصصة المعنية باستعراض العمليات بأنها أكثر البلدان التي تحتاج على وجه السرعة الى الاستعراض . وقد تم الاختيار على أساس مدى تعقّد التنفيذ و/أو استمرار المصاعب فيه . وقد أدت هذه الاستعراضات الى تحديد المشاكل العامة ، ووضع الأهداف البرنامجية ، مما أدى بدوره الى التعرف على المسائل المحددة التي ستنظر فيها فرق استعراض العمليات في البلدان المنتقاة من ضمن الـ ١٨ بلد التي جرى استعراضها بالفعل . واختلف تأليف فرق استعراضات العمليات وفقا للمجالات الخاصة التي سيجري تحليلها في بلد معين . واشتملت البرامج المستعرضة

خلال الفترة قيد النظر على البرامج القائمة في أوغندا وباكستان وتايلند وتركيا وزائير وزامبيا ، والسودان ، والصومال ، وكوستاريكا ، وهندوراس . وقد أدت هذه الاستعراضات الى وضع خطة منسقة للعمل لكل بلد تمت زيارته ، وفي بعض الأحيان ، الى تخفيض في الموظفين و/أو الموارد المالية .

٢ - الاستجابة للطوارئ

٦٥ - تعد إغاثة اللاجئين من المناسبات التي كثيرا ما تتطلب تدابير استثنائية من حيث السرعة والحجم . وعلى الرغم من امكانية توافر قدر من الانذار المبكر في غالب الأحيان ، فإن طوارئ اللاجئين تتصف عامة بأنها لا يمكن التنبؤ بها وتشمل مجموعة واسعة من الاحتياجات . لذا فإن التأهب للطوارئ والاستجابة لها مسألتان مؤثرتان على جميع مجالات عمل المفوضية . وتقديم المساعدة جانب رئيسي من جوانب اشتراك المفوضية في طوارئ اللاجئين وتم اللجوء مرارا الى صندوق الطوارئ الذي يسمح للمفوض السامي بتخصيص اعتمادات يمكن أن تصل الى ١٠ ملايين دولار[١٢] . وفي عام ١٩٨٧ تم الالتزام من صندوق الطوارئ بمبلغ ١٧٤ ٢٨١ ٦ دولارا ، ٣٧ في المائة منها في افريقيا ، وحوالي ٣٧ في المائة في آسيا وأوقيانيا (بما في ذلك المساعدة المقدمة الى العائدين الى سري لانكا) وحوالي ٣٢ في المائة في جنوب غرب آسيا للاجئين في اليمن (انظر المرفق ، الجدول ٤) .

٦٦ - ويعتمد نجاح الحلول الأطول أجلا لمشاكل اللاجئين الى حد كبير على الاستجابة الفعالة في المراحل الأولية لطوارئ تدفق اللاجئين . وخلال السنة الماضية استمرت المفوضية في تحسين قدرات تأهبها واستجابتها لحالات الطوارئ . وقد ساعدت وحدة الطوارئ المكاتب الاقليمية في تصميم النظم والاجراءات ، وكذلك في تحديد الموارد الكفيلة بتمكين المكتب من الاستجابة بفعالية للطوارئ . وفي نفس الوقت استمرت المفوضية في العمل في استحداث نظم طوارئ في مجالي الانذار المبكر والتوظيف . ووفقا لذلك ، استجاب المكتب لحالات الطوارئ في اثيوبيا وسري لانكا وملاوي . وقد وضعت خطط طوارئ واسعة النطاق لشرقي السودان . وقد أنشئت وحدة تشغيلية مؤقتة خاصة أخيرا للاعداد لاعادة توطين اللاجئين الأفغان المحتملة .

٦٧ - واستمر في عام ١٩٨٧ برنامج التدريب على ادارة الطوارئ . والى اليوم درّب البرنامج ما يزيد على ٥٠٠ من موظفي المفوضية ومن موظفي شركاء العاملين وذلك في حلقات العمل ، التي أعدت في عام ١٩٨٧ في بانكوك وهراري وبلانتيري وماديسون . وقد

أسهم هذا البرنامج التدريبي اسهاما كبيرا في توضيح الذاكرة المؤسسية ، وتقاسم الخبرات ، وتحسين التنسيق وزيادة الأداء بصفة عامة .

٦٨ - واستمر ظهور مواد مرجعية للطوارئ يلقي الاهتمام اللازم . وقد صدرت نبذة خامسة عن التأهب لحالات الطوارئ - في الصومال - وهناك نبذتان في سبيل الصدور عن ملاوي وأمريكا الوسطى . وقد بدأ العمل في الكتيب المرجعي للمكاتب الميدانية في عام ١٩٨٧ ، وما يزال يصدر بصفة دورية "استكمال معلومات مديري الطوارئ" ، وهو رسالة اخبارية تتركز على التطورات في ادارة الطوارئ .

٣ - الرعاية والاعالة

٦٩ - والى حين تحديد وتنفيذ الحلول الدائمة ، تقدم المفوضية مساعدة وسيطة في شكل رعاية واعالة . وقد تشمل هذه المساعدة توفير الأغذية والمأوى والمياه والصحة والخدمات والمرافق الصحية ، والملبس ، والأدوات المنزلية والتعليم الأساسي . وحيثما تيسر ، تشمل هذه البرامج أيضا التدريب المهني أو الأنشطة الصغيرة المدرة للدخل في المناطق الحضرية ، ومراكز الاستقبال أو مخيمات اللاجئين .

٧٠ - وفي عام ١٩٨٧ ، كان أكبر برنامج للرعاية والاعالة هو برنامج مساعدة اللاجئين الافغان في باكستان الذي تم الالتزام له بمبلغ ٥١,٣ من ملايين الدولارات في اطار البرامج العامة لعام ١٩٨٧ . أما البلدان الأخرى التي تم فيها تنفيذ برامج رئيسية للرعاية والاعالة فتشمل اثيوبيا وتايلند والصومال . وينبغي التنويه بصفة خاصة أيضا بالمساعدة المقدمة الى اللاجئين الموزامبيقيين الذين تلقوا مساعدات رعاية واعالة وفرت في بلدان مجاورة عديدة وبخاصة في ملاوي .

٤ - أنشطة الاكتفاء الذاتي

٧١ - في عام ١٩٨٧ استمرت المفوضية في ايلاء أهمية عظمى لادماج هدف اعتماد اللاجئين على أنفسهم في معظم أنشطة البرامج ، وخاصة في حالات اللجوء الواسعة النطاق حتى خلال رحلة الرعاية والاعالة . والى جانب عنصر ادرار الدخل في أنشطة الاكتفاء الذاتي فإنها تسمح أيضا للاجئين ، الى حد ما ، باستعادة شعورهم بالكرامة في حين تقلل من اعتمادهم على المدخلات المالية والموارد الأخرى من الحكومات المضيفة ومجموعة المانحين .

٧٢ - وقد أدى النهج التعاوني الذي بدأ منذ سنوات عديدة مضت والذي تم تطويره في عام ١٩٨٧ في اطار الصلة المتزايدة بالوكالات الانمائية الى تعاون بنّاء مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى الموجهة أنشطتها نحو التنمية والمعدة بشكل أفضل للتصدي لمشاريع الاكتفاء الذاتي . ويتضمن الفصل الثالث من هذا التقرير تفاصيل كاملة عن هذا التعاون .

٥ - الحلول الدائمة

٧٣ - يتمثل الهدف الاساسي لجميع أنشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التوصل الى حلول دائمة عن طريق العودة الاختيارية الى الوطن ، أو الاندماج المحلي في بلد اللجوء الأول أو ، عندما يكون هذان الحلان غير عمليين ، اعادة التوطين في بلد آخر . وتم في عام ١٩٨٧ ربط ما يزيد على ١١٠,٦ مليون دولار في اطار البرامج العامة لتشجيع الأخذ بالحلول الدائمة الثلاثة جميعا . ووفر نحو ١٩,٩ مليون دولار في اطار البرامج الخاصة المتعلقة بتقديم المساعدة الى العائدين لتأهيلهم في بلدانهم الأصلية .

٧٤ - العودة الاختيارية الى الوطن : واصلت المفوضية ، خلال عام ١٩٨٧ ، تعزيز وتدعيم الجهود الرامية الى العودة الاختيارية للأفراد أو الجماعات من اللاجئين الى وطنهم . وكانت أكبر عملية انتقال خلال السنة تتعلق بالعودة الاختيارية والمنظمة لـ ٠٠٠ ٨١ لاجئ أوغندي . وقد تضمنت حركات عودة رئيسية أخرى تمت خلال عام ١٩٨٧ في افريقيا حوالي ٠٠٠ ٤٧ موزامبيقي من زامبيا وزمبابوي وملاوي ، وحوالي ٠٠٠ ٣٧ اثيوبي من جيبوتي والسودان والصومال (منهم ما يقدر بـ ٠٠٠ ٢٠ اثيوبي من أصل تغري عادوا تلقائيا من شرقي السودان) ، وحوالي ٠٠٠ ١٠ تشادي من جمهورية افريقيا الوسطى والسودان .

٧٥ - ونتيجة للتفاهم الذي تم التوصل اليه بين سلطات زائير وأنغولا نحو نهاية عام ١٩٨٧ ، سجل حوالي ٠٠٠ ٥ زائيري أنفسهم راغبين في العودة الاختيارية الى الوطن ، عاد منهم حوالي ٩٠٠ الى زائير في كانون الأول/ديسمبر .

٧٦ - وفي حين استمرت عودة اللاجئين الأرجنتينيين والأوروغوايين على مدى عام ١٩٨٧ ، عاد ما يزيد على ٠٠٠ ١٣ نيكاراغوي وسلفادوري وغواتيمالي وهاييتي أيضا الى بلدانهم الأصلية .

٧٧ - الاندماج المحلي : في حالة تعذر العودة الاختيارية الى الوطن في المستقبل القريب وموافقة الحكومة المضيفة ، تساعد مشاريع الاستيطان أو الاندماج المحلي اللاجئين على بلوغ مستوى من الاكتفاء الذاتي يضاهي مستوى السكان المحليين . وفي البيئات الحضرية وشبه الحضرية ، تقدم المساعدة عادة الى أفراد اللاجئين . وقد تشمل هذه المساعدة ، في جملة أمور ، توفير السكن ، والخدمات الاجتماعية ، والتعليم ، والدورات الدراسية لتعلم اللغات ، وشراء الأدوات والمعدات ، وتقدم المساعدة الى جماعات كبيرة من اللاجئين الريفيين بصورة أساسية عن طريق انشاء مستوطنات ريفية بهدف جعلها مجتمعات معتمدة على ذاتها . وبلغ الانفاق على أنشطة الاندماج المحلي في عام ١٩٨٦ حوالي ٧٠,٣ مليون دولار .

٧٨ - واستمر تشجيع اعادة التوطين عند تعذر وجود حلول دائمة أخرى . وغالبا ما تقدم أيضا المساعدة من أجل اعادة التوطين الى مجموعات خاصة من اللاجئين ، مثل المجموعات التي انفصلت عن أسرها ، والى اللاجئين المعوقين الذين يحتاجون الى التأهيل في بلدان تتوفر فيها المرافق اللازمة لمثل هذا العلاج بصورة أيسر .

٧٩ - وفي عام ١٩٨٧ أعيد توطين ما مجموعه ٨٣٦ ٤٥ لاجئا من الهند الصينية ، منهم ٥١ في المائة فييتنامي ، و ٣٦ في المائة لاوي و ١٣ في المائة كمبودي . وفي اطار برنامج العودة المنظمة ، غادر ما مجموعه ٩٦١ ١٣ شخصا فييت نام للانضمام الى عائلاتهم في الخارج . وتم في عام ١٩٨٧ انقاذ ما مجموعه ٤٢٩ ٢ لاجئا من عرض البحر استفاد منهم ٧٩٣ لاجئا من مشروع عروض اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر في حين نزل الى البر ٥٨٦ شخصا وأعيد توطينهم في اطار مشروع عروض اعادة توطين مغادري السفن .

٨٠ - واستفاد ما يزيد على ٠٠٠ ١٩ شخص من أصول أوروبية عديدة من فرص اعادة التوطين التي قدمتها بلدان الهجرة التقليدية . وقد أعيد توطين ما مجموعه ٩٩٢ ٢ لاجئا من افريقيا ، وما يزيد على ٣٠٠ ٥ من الشرق الأوسط وحوالي ٧٠٠ من أمريكا الجنوبية والوسطى . كما أعيد توطين حوالي ٤٠٠ ٢ شخص في اطار برامج المساعدة للاجئين المعوقين وأسرهم .

٨١ - وبلغت النفقات التي تحملتها المفوضية من أجل تشجيع اعادة التوطين ونقل اللاجئين الى بلدان لا تستطيع تحمل تكاليف نقلهم حوالي ١٦,٥ مليون دولار في اطار البرامج العامة .

٦ - الخدمات الاجتماعية

٨٢ - شهدت السنوات الأخيرة دمجا تدريجيا للأنشطة التقنية والتخصصية ضمن دائرة الدعم التقني في المقر . فخلال عام ١٩٨٧ ، تم التوصل إلى قرار بدمج الخدمات الاجتماعية ووحدة الطوارئ في دائرة الدعم التقني ، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وهذا الدمج هو تعبير واضح عن النهج الشامل المتعدد القطاعات في مجال تخطيط المشاريع وتصميمها وتنفيذها .

٨٣ - كما شهدت الشهور الأولى من عام ١٩٨٨ مظاهر عملية لهذا الدمج عن طريق تنقيح الصلاحيات ، وايفاد بعثات مشتركة إلى الميدان ، وإعادة توجيه موظفي الخدمات الاجتماعية السابقين من المهام الموجهة نحو المراقبة إلى إعطاء الأولوية لتخطيط وتصميم نُظم إدارة الحالات الافرادية وأنشطة التطوير المجتمعي ، وبرامج التعليم والتدريب .

٨٤ - الخدمات المجتمعية (إدارة الحالات الإفرادية والتنمية المجتمعية) : استمرت خلال عام ١٩٨٧ أنشطة إدارة الحالات الافرادية والتنمية المجتمعية في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء ، مع التأكيد على الاكتفاء الذاتي الطويل الاجل . وفي حين واصلت شبكة موظفي المشاريع القُطرية والاقليمية (الخدمات الاجتماعية) عملها على تطوير نُظم إدارة الحالات الافرادية في المناطق الحضرية وتحسينها ، أصبحت تشترك بشكل أنشط في تطوير المجتمع الريفي ، كجزء من نهج متعدد القطاعات . وإثر حلقة العمل المتعلقة بمشاركة اللاجئين التي نظمت في أواخر عام ١٩٨٦ ، أجريت مجموعة من الدراسات الافرادية ، أسفرت عن وضع مشروع للمبادئ التوجيهية لاشتراك اللاجئين ، يجري استعراضه حاليا .

٨٥ - كما اضطُلع بأنشطة استشارية في ٥٣ بلدا في جميع أنحاء العالم . ففي عام ١٩٨٧ ، نفذ الشركاء التنفيذيون لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٤٢ مشروعا استشاريا في الميدان ، كان معظمها في افريقيا (٢٢) ، مع اعتماد مبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ ٣ دولار لهذه المشاريع . وقامت المفوضية ذاتها بتنفيذ ٣٦ مشروعا استشاريا اضافيا ، بلغت قيمتها الاجمالية ٠٠٠ ٠٧٥ ٤ دولار ، عن طريق موظفيها الفنيين العاملين في الخدمات الاجتماعية . وقد يسّر كلا هذين النوعين من المشاريع تقديم المساعدة الى اللاجئين في مجال إدارة الحالات الافرادية ، من مرحلة البحث عن ملجأ حتى بلوغ الحلول المتوسطة الأجل (التعليم ، والأنشطة المدرة للدخل ، والتدريب على المهارات) والحلول

الطويلة الأجل (العمل وغيره من أشكال الإكتفاء الذاتي ، وفي بعض الحالات العودة الاختيارية إلى الوطن والتوطين) .

٨٦ - وخلال العام ، واصل الفريق العامل المعني بالأطفال المعرضين للخطر اتخاذ المبادرات لصالح الأطفال اللاجئين . وفي آذار/مارس ١٩٨٨ ، جرت مشاورات تقنية بشأن المبادئ التوجيهية للعمل مع الأطفال اللاجئين ؛ وستصدر هذه المبادئ التوجيهية في المستقبل القريب . كما أُنشئت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ لجنة توجيهية للاجئات ، لاستعراض تدابير المساعدة والحماية ذات الصلة وإعداد المبادئ التوجيهية للعمل مع اللاجئات ، ودعم الدراسات المتصلة باللاجئات . وقد أُبرزت كلتا المجموعتين في بعض النتائج التي أعتمدت خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة التنفيذية . ومن المجالات الأخرى التي أكد عليها في عام ١٩٨٧ مشاريع اللاجئين المدرة للدخل ، حيث نُظمت حلقة العمل الأولى ، من سلسلة تضم أربع حلقات ، في السنغال في كانون الأول/ديسمبر . وستفضي حلقات العمل هذه إلى وضع مبادئ توجيهية لتوليد الدخل للاجئين .

٨٧ - تقديم المساعدة الى اللاجئين المعوقين : نُفذ في عام ١٩٨٧ ، كما حدث في الأعوام السابقة ، مشروعان يديرهما المقر لصالح اللاجئين ذوي العجز والمشاكل الطبية الخطيرة . فأُجلي ٢٤ لاجئا من بلد إلى آخر لتلقي معالجة طبية متخصصة ، وعولج ٩ لاجئين آخرين في بلد الملجأ ، حيث بلغ مجموع النفقات ١٦٩,٧٥ ١٠٥ دولار . كما قُدمت المساعدة إلى اللاجئين ، أفرادا وجماعات ، عن طريق أنشطة المكاتب الميدانية في ١٢ بلدا ، حيث نُفذ فيها ١٣ مشروعابتكلفة بلغت ٤٥١ ٠٠٤ ١ دولارا ، استفاد منها حوالي ٠٠٠ ١٠ لاجئ .

٨٨ - وأخيرا ، وعن طريق التوطين ، قبلت بلدان التوطين عدة مئات من اللاجئين على أساس جمع شمل الأسرة وحسب حصص منظمة . وقُبل علاوة على ذلك حوالي ٣٠٠ شخص من المصابين بأنواع العجز الشديدة المعرضين للخطر من الناحية الطبية والناجين بعد التعذيب ، ممن لا صلة لهم بأي بلد من بلدان التوطين ، وذلك بشكل رئيسي في البلدان الأوروبية في إطار برامج خاصة .

٨٩ - التعليم والتدريب : في عام ١٩٨٧ ، ما برح التعليم الابتدائي متوفرا للاجئين ، وبشكل رئيسي في المدارس الحكومية المحلية أو في مدارس المستوطنات المنشأة خصيصا لذلك . وكان لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٠٨ مشاريع في جميع أنحاء العالم ، في ميدان التعليم اللاحق للمرحلة الابتدائية ، والتعليم

المهني/التقني والأكاديمي . وما زال التدريب أثناء الخدمة ، وبرامج محو الأميـــة ، والتدريب على المهارات الخاصة ، والتدريب اللغوي تشكل الأنشطة الرئيسية في إطـــار برامج المساعدة التعليمية غير الرسمية .

٩٠ - كما قُدمت مساعدة لتمكين ٨٠٠ ١٨ طالب لاجئ من الدراسة في المرحلتين الثانوية والجامعية حيث أنفق حوالي ١٠,١٦ مليون دولار في عام ١٩٨٧ على برنامج المساعـــدة التعليمية هذا . وحضر حوالي ٣١ في المائة من الطلاب دورات للتدريب التقني ، في حين واظب ٥٨ في المائة على المدارس الثانوية الأكاديمية و ١١ في المائة على الجامعـات . وأُكد من جديد على توجيه الطلبة نحو التدريب التقني الذي أعتبر مؤديا إلى العمـــل على الأرجح .

٧ - دائرة الإمداد والمعونة الغذائية

٩١ - تقع مسؤولية شراء الإمدادات للاجئين ولعمليات مفوضية الأمم المتحدة لشـــؤون اللاجئين ، وكذلك مسؤولية تخطيط المعونة الغذائية على النطاق العالمي وتتبع شحنـــات المعونة الغذائية ، على عاتق دائرة الإمداد والمعونة الغذائية . ففي عـــام ١٩٨٧ ، أصدرت هذه الدائرة ١٤٠ طلبا لشراء بضائع قدرت قيمتها ب ٣٩,٣ مليـــون دولار . ووردت البضائع من ٤١ بلدا وشحنت إلى ٤٨ بلدا آخر في افريقيا وآسيا وأمريكـــا اللاتينية وأوروبا . وكانت المشتريات الرئيسية من حيث القيمة/المبلغ النقـــدي : الخيام ، والقماش المشمع والملاءات ؛ والمواد الغذائية ؛ والمآوي الدائمة ، مثـــل المستودعات وغيرها من المنازل الجاهزة ؛ ومعدات الإمداد بالمياه ومعالجتهـــا ؛ والعقاقير والمعدات الطبية ؛ والبذور الزراعية ، والأدوات اليدويـــة والآلات ؛ والأنسجة ؛ ولوازم الأسرة والبيت ؛ وسيارات الركاب والشحن ، وقطع الغيار ، والوقـــود وزيوت التشحيم ؛ ومعدات التعليم ولوازمه ؛ ومعدات الحاسبة الالكترونية وبرامجهـــا ؛ وخدمات التأمين والشحن/التحويل .

٩٢ - وفي عام ١٩٨٧ ، بلغ مجموع المعونة الغذائية المقدمة للاجئين ، بما في ذلـــك المعونة من برنامج الأغذية العالمي ، حوالي ٣٠٠ مليون دولار . إذ قدم برنامج الأغذيـة العالمي ، الذي يقدم عادة حوالي ثلثي احتياجات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيـن من الأغذية ، ما يقارب ٠٠٠ ٤٧٠ طن متري ، بينما قدمت المفوضية عن طريق مانحيهـــا حوالي ٠٠٠ ٢٤٠ طن متري . وفي عام ١٩٨٧ ، أُرسل عن طريق المفوضية معونات غذائيـــة تقارب قيمتها ٥٩,٢ مليون دولار .

٨ ـ تقديم المساعدة وإنهاؤها تدريجيا

٩٣ - تتوقف المساعدة الدولية بمجرد العثور على حلول دائمة للاجئين ، وتتولى الحكومة المضيفة المسؤولية الشاملة عن احتياجات اللاجئين المادية والاجتماعية والاقتصادية بعد ذلك . ويعتبر أن حلا دائما قد تحقق عندما تتم تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين بشكل ذاتي دائم ، وبمستويات مماثلة للمستويات السائدة لدى السكان المحليين . وتسعى المفوضية إلى تشجيع الحلول الذاتية الدائمة عن طريق تخطيط وتنفيذ المشاريع التي تتصف بما يلي :

(أ) أنها مجدية تقنيا واقتصاديا ؛

(ب) وأنها تشجع اللاجئين على المشاركة والادارة الذاتية ؛

(ج) وأنها مخططة ضمن إطار خطط التنمية الوطنية أو الاقليمية ؛

(د) وأنها تُشرك المؤسسات المحلية في التخطيط والتنفيذ .

٩٤ - وفي أقل البلدان نموا ذات الاقتصاد الهش ، يزداد عدد الحالات التي يكون فيها مستوى معيشة اللاجئين غير مرض أو مستقر ، حتى ولو كان مماثلا لمستوى معيشة السكان المحليين . وقد تُحدث ظروف غير متوقعة عدم توازن أو تمزقا في مجتمعات اللاجئين واقتصادها وبيئتها (فموسم زراعي ضعيف ، مثلا ، قد يعيد الحاجة إلى المعونة الخارجية ، أو قد يتطلب نمو سكاني غير متوقع بناء مدارس جديدة أو تهيئة مزيد من الأراضي ، وهذا ما قد يتطلب مساعدة إضافية) .

٩٥ - وقد تستدعي الأضرار البيئية التي يسببها إفراط اللاجئين في استعمال الموارد الطبيعية إنشاء مشاريع استصلاحية . وجزء كبير من المساعدة اللازمة لتسليم الوظائف هو ذو طبيعة إنمائية ، ولذلك فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعمل باطراد كعامل مساعد لإشراك الوكالات الانمائية ، مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، في تولي برامج مساعدة اللاجئين بعد إنهاء مساعدة المفوضية تدريجيا .

٩ - تقييم أنشطة المساعدة

٩٦ - في عام ١٩٨٧ ، اتخذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطوات لتعزيز جهودها في مجال التقييم بعدة طرق . وكان أجدر هذه الطرق بالملاحظة ما يلي : زيادة موارد الموظفين المخصصة لهذه المهمة ؛ واتخاذ إجراءات جديدة لاختيار العمليات التي ستُقيّم ، مما يكفل تغطية الأنشطة ذات الأولوية العليا ؛ وإدخال تحسينات على لجنة التقييم التي أنشئت مؤخرا ، ترمي إلى ضمان أن تحظى جميع التوصيات بالاهتمام على المستوى الملائم . ونتيجة لهذه التغييرات ، يؤمل في أن يكون لعمليات التقييم دور أكثر أهمية في مجال تحسين إدارة العمليات الميدانية .

جيم - التطورات الإقليمية في افريقيا

٩٧ - ازداد العدد الإجمالي للاجئين في افريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير . فقد فاقت تدفقات اللاجئين المستمرة من موزامبيق إلى البلدان المجاورة ومن السودان إلى جنوب غربي اثيوبيا أعداد العائدين باختيارهم إلى وطنهم بشكل ملموس . كما تطلبت هذه التدفقات عمليات إغاثة طارئة ، جديدة أو موسعة . بيد أنه أمكن إنهاء برامج الطوارئ السابقة في السودان والصومال تدريجيا ، واستمرت العودة الطوعية إلى الوطن بأعداد كبيرة .

٩٨ - ولم يكن التقدم المحرز في تشجيع الاعتماد على الذات منتظما ، بل تأثر سلبيا بالصعوبات الاقتصادية التي ما زال يواجهها العديد من بلدان الملجأ . وكان سوء المحصول الزراعي في اثيوبيا والسودان في عام ١٩٨٧ من بين العوامل أيضا . بيد أنه أُحرز بعض التقدم في مجال التشجيع على اتخاذ تدابير لتلبية احتياجات المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين بطريقة متكاملة ، وفي إطار خطط التنمية الوطنية ، وفي تشجيع مؤسسات التنمية الوطنية والدولية على القيام بدور الرائد في مجالات اختصاصها .

٩٩ - وللنتائج التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية لبرامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دورتها الثامنة والثلاثين بشأن الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم أهمية خاصة للاجئين في افريقيا ، حيث حدثت هجمات عديدة من هذا النوع في الفترة التي يشملها التقرير . وحصل أيضا حوادث لم يُحترم فيها بأشكال أخرى الطابع الانساني والمدني البحت لمخيمات اللاجئين ومستوطناتهم . كما

أُبلغ عن حالات أعيد فيها اللاجئون قسرا . وقد لفتت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين انتباه السلطات المعنية إلى هذه الحالات ، وعززت تواجد موظفيها ، حيث يلزم .

١٠٠ - وقد دفع استمرار عدم الأمن والنزاع داخل موزامبيق بأكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ موزامبيقي آخر إلى التماس اللجوء في بلدان مجاورة بين ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ و ٣١ آذار/مارس ١٩٨٨ . وسُجل أكبر تدفق حتى الآن في ملاوي : فقد ارتفع الرقم هناك من ٠٠٠ ١٥٠ إلى ٠٠٠ ٤٥٢ خلال الفترة التي يشملها التقرير . ويتركز هذا العدد في مقاطعات وسط ملاوي وجنوبه الشمان ، حيث يتفرق معظمهم ويعيشون بحرية مع المواطنين الملاويين في مناطق على طول الحدود مع موزامبيق أو قريبة منها . ويتسم برنامج الطوارئ هذا بتزايد الاحتياجات تزايدا سريعا ؛ حيث يقوم عدد من البعثات التقنية بتنقيح واستكمال الاحتياجات لضمان استجابة سريعة من المفوضية . ويجري تنفيذ البرنامج بالتعاون مع الحكومة ، وجمعية الصليب الأحمر الملاوية ، والمنظمات غير الحكومية . وقد انضمت حكومة ملاوي إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتصلة بمركز اللاجئين وإلى بروتوكولها لعام ١٩٦٧ ، كما انضمت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ إلى اتفاقية اللاجئين لمنظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ .

١٠١ - وفي جمهورية تنزانيا المتحدة ، تقدر الحكومة عدد الموزامبيقيين الذين يعيشون قرب الحدود بحوالي ٠٠٠ ٧٢ ؛ وقد تلقى ٠٠٠ ١٥ منهم مساعدة طارئة ، وهناك اجراءات جارية لتحديد غيرهم من الوافدين حديثا والمحتاجين للمساعدة . ومابرح عدد الموزامبيقيين في زامبيا ثابتا في حدود ٠٠٠ ٣٠ ، نُقل منهم ٠٠٠ ٤ إلى مستوطنة جديدة . كما قُدمت المساعدة إلى حوالي ٠٠٠ ٦٥ موزامبيقي في أربعة مخيمات في زمبابوي ؛ ويُخطط لإقامة مخيم خامس . وقد استوطن موازمبيقيون آخرون كثر في مناطق الحدود بشكل تلقائي . وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير ، كانت المساعدة تُقدم إلى حوالي ٠٠٠ ٢٠ موزامبيقي في سوازيلند . وقد أبلغ أن آلافا عديدة من الموزامبيقيين قد طلبت اللجوء في جنوب افريقيا . وفي شباط/فبراير ١٩٨٨ ، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نداء مستكملا إلى المجتمع الدولي لتقديم المساعدة إلى الموزامبيقيين في البلدان المجاورة ، تشمل أيضا تقديم المساعدة إلى العائدين في موزامبيق ذاتها .

١٠٢ - وهناك رحيل آخر كبير ومتواصل يتمثل في هروب السودانيين الجنوبيين من آثار الحرب الأهلية ، الذي زاد الجفاف من حدتها في بعض المناطق ، بحثا عن ملجأ في جنوب

غربي اثيوبيا . إذ ارتفع عدد اللاجئين السودانيين المسجلين من حوالي ٠٠٠ ١٤٠ في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ إلى قرابة ٠٠٠ ٢٦٠ بعد مرور عام . وقد تطلبت حالة سوء التغذية الحادة للكثيرين من الوافدين الجدد ، ومصاعب التموين وغيرها من المصاعب التي تعوق تقديم المساعدة في حالات الطوارئ في المخيمات النائية ، توسيع الموارد المخصصة لهذه الطوارئ توسيعا كبيرا ؛ وكانت الإجراءات الضرورية قيد التنفيذ في نهاية الفترة التي يشملها التقرير .

١٠٣ - واستمرت عودة اللاجئين الاثيوبيين المنظمة الى وطنهم من جيبوتي والصومال ، مما أفاد ما مجموعه ٤٥٠ ٤ شخصا خلال الفترة المشمولة بالتقرير . ولم ترد تقارير عن أي تدفق كبير للاجئين الى الصومال . واكتملت أول مرحلة لاعادة حصر اللاجئين في عام ١٩٨٧ ، واشتملت على تصوير جوي للمخيمات . أما المرحلة الثانية ، وهي القيام بمسح اجتماعي - ديموغرافي مفصل ، فمن المقرر أن تبدأ في الربع الثاني من عام ١٩٨٨ ، وتتوقع نتائجها في أوائل عام ١٩٨٩ . وقد ظل معظم اللاجئين في الصومال في المخيمات يتلقون الغوث طوال ١٠ سنوات تقريبا . وكثفت الجهود للتوصل الى حلول بالنسبة للاجئين ، وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم . وهناك عدد من المبادرات قيد التنفيذ ، بما في ذلك مبادرات البنك الدولي ، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية . كما زارت الصومال في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، بعثة تابعة للأمم المتحدة مشتركة بين الوكالات ، وأوصت ببرنامج عمل شامل ، لتعزيز المشاريع الانمائية ذات الصلة باللاجئين ، واتخاذ تدابير في القطاعات المختلفة التي أدى وجود اللاجئين الى عبء اضافي فيها بالنسبة للصومال (أنظر الوثيقة A/42/645 ، المرفق) .

١٠٤ - وكانت هناك أعداد قليلة من القادمين الجدد الى السودان ، بالرغم من أنه قد أعدت خطط طارئة في حالة ما اذا أسفرت الأحداث في المنطقة عن تدفق موجات كبيرة من اللاجئين . واستمر اتخاذ التدابير في المواقع القديمة التي أقيمت للاجئين الاثيوبيين ، لتعزيز المستوطنات ، وتشجيع الاكتفاء الذاتي لديها ، ولنقل القادمين الأحدث من مراكز الاستقبال الى المستوطنات .

١٠٥ - وفي إطار الجهود المبذولة لربط المساعدة المقدمة للاجئين ، بالتنمية الوطنية ، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على صلة وثيقة بالمشروع الزراعي المتعدد القطاعات الذي أعده البنك الدولي ، في شرقي السودان لصالح المعانين وغير المعانين مع اللاجئين والأهالي . وشاركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا في بعثة الاستعراض المشتركة بين الوكالات التي أوفدت الى السودان ،

والتي أعلنت في تقريرها عن برنامج عمل لمناطق اللاجئين المتضررة (أنظر الوثيقة A/42/646 ، المرفق) .

١٠٦ - واستمرت عودة اللاجئين الأوغنديين المنظمة والتلقائية من جنوبي السودان الى وطنهم ، بالرغم من الصعوبات العملية الكثيرة المتعلقة بالأمن على كلا جانبي الحدود ، ومات كثير من الأشخاص العاملين في العملية بسبب الكمائن . وعاد نحو ٦٥ ٠٠٠ أوغندي الى وطنهم من السودان ، خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، كما عاد ٧ ٠٠٠ من زائير الى وطنهم . واكتملت العملية الأخيرة ، في منتصف عام ١٩٨٧ .

١٠٧ - واستمرت أيضا عودة أبناء تشاد الى وطنهم من البلدان المجاورة ، وفي نهاية تلك الفترة لم تكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم المساعدة إلاّ الى ٢٠ ٠٠٠ من أبناء تشاد في غرب السودان ، وحوالي ٥٠٠ ٨ في الكاميرون ، وأعداد أصغر من ذلك بكثير في أماكن أخرى بالمنطقة .

١٠٨ - وفي عام ١٩٨٧ ، ذكرت التقارير أن حوالي ٤٢ ٠٠٠ من لاجئي جنوب افريقيا ، يعيشون في بلدان لجوء مختلفة ، في جنوبي افريقيا ؛ ويتلقى ٣١ ٠٠٠ منهم المساعدة من المفوضية . وقُدمت المساعدة للغالبية العظمى من لاجئي ناميبيا وعددهم ٧٥ ٠٠٠ ، في كل من أنغولا وزامبيا . وتأثرت بشكل متزايد المساعدة المقدمة الى ٦٩ ٠٠٠ من أبناء ناميبيا في أنغولا ، بسبب حالة الأمن في ذلك البلد . وقُدم الدعم الى برامج الاكتفاء الذاتي للاجئين ، عن طريق حركات التحرير الوطني ، التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية .

١٠٩ - ولم يزد إلاّ قليلا عدد أبناء جنوب افريقيا الذين يلتمسون حق اللجوء ، مع أن الآثار المترتبة على زيادة تدهور الأوضاع في جنوب افريقيا تثير القلق بشكل متزايد ، شأنها في ذلك شأن الاتجاهات العامة في جنوبي افريقيا . وشاركت المفوضية بشكل مباشر ، مع الأعضاء الآخرين في اللجنة التوجيهية (منظمة الوحدة الافريقية ، الأمم المتحدة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي) ، في تنظيم المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين ، والعائدين ، والمشردين في الجنوب الافريقي ، والمقرر عقده في النرويج في آب/أغسطس ١٩٨٨ . وبالاضافة الى تركيز انتباه العالم على المشكلة ، سيلتمس المؤتمر إيجاد حلول قصيرة وطويلة الأجل ، بطريقة موحدة ومنسقة ، على كل من الصعيدين القطري والاقليمي .

١١٠ - وخلال عام ١٩٨٧ ، بلغ مجموع النفقات في افريقيا في اطار الصناديق الطوعية التابعة للمفوضية ، ١٨٣,٤ مليون دولار ، التزم منها بمبلغ ١٢٠,٢ مليون دولار ، تحت بند البرامج العامة ، ومبلغ ٦٣,٢ مليون دولار تحت البرامج الخاصة .

دال - التطورات الاقليمية في آسيا وفي أوقيانيا

١١١ - استمر تركيز أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في آسيا وفي أوقيانيا ، على حالة ملتمسي اللجوء في الهند الصينية . وبالاضافة الى ذلك ، فمع تحسن توقعات عودة ملتمسي اللجوء من مواطني سري لانكا التاميليين من الهند على إثر عقد اتفاقية السلم الهندية السري لانكية في تموز/يوليه ١٩٨٧ ، أقامت المفوضية وجودا لها في سري لانكا . وعلاوة على ذلك ، تعاملت مكاتب المفوضية ، في المنطقة ، مع عدد متزايد من ملتمسي اللجوء من غير أبناء الهند الصينية ، حيث سجل أكبر كمية من الحالات في الهند . وخلال عام ١٩٨٧ ، أنفق ما مقداره ٠٩٥ ٨٤٧ ٦١ دولارا في حوالي ٣٠ بلدا واقليما من البلدان والأقاليم التي يوجد للمفوضية مكتب أو برنامج فيها .

١١٢ - وأدى الاحباط الناجم عن تدفق لاجئي الهند الصينية الذي لم تخف حدته ، الى تفاقم المشاكل المتعلقة بتوفير الحماية في شرق وجنوب شرق آسيا . وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، تعين على المفوضية أن تواجه بعضا من أخطر الانتهاكات للقوانين الانسانية منذ عام ١٩٧٩ ، بما في ذلك مبدأ عدم الاعادة القسرية . هذا ، بالرغم من أن الزيادة الاجمالية في عدد القادمين ومقدارها ١٢ في المائة عوضتها الأرقام الأكبر لاعادة التوطين ، والتي خفضت مجموع اللاجئين على صعيد المنطقة ، بمقدار ٥ في المائة لتصل الى ٣٤٨ ١٣٨ ، في نهاية عام ١٩٨٧ .

١١٣ - غير أنه أحرز تقدم ، بالنسبة لبرنامج الرحيل المنظم من فيت نام ، والذي تأثر بشكل خطير ، من جراء الخلافات التي وقعت بين جمهورية فيت نام الاشتراكية ، والبلدان المستقبلة الرئيسية ، منذ عام ١٩٨٦ حتى منتصف عام ١٩٨٧ . وقد أعيد الآن تنشيط برنامج الرحيل المنظم ، ويرجح أن يحقق أرقام رحيل مماثلة لسنوات الذروة السابقة على عام ١٩٨٦ .

١١٤ - وسمحت حكومة تايلند الملكية ، لحوالي ٠٠٠ ٧ كمبوتشي ، في مركز الاستقبال في خاو - اي - دانغ ، في تايلند ، بالشروع في اجراءات لإعادة توطينهم في بلد ثالث . وكانت الحكومة قد حالت في السابق دون إجراء تدقيق لتلك المجموعة لأغراض إعادة توطينها .

١١٥ - كما وافقت حكومة تايلند الملكية ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، على وضع القواعد التي تنظم مركز حوالي ٠٠٠ ١٠ من اللاويين من أبناء القبائل الجبلية ، ملتمسي اللجوء ، الذين كانوا يعيشون في مخيم بان - فيناي دون اذن . ومن ثم فقد منحت تلك المجموعة حق الوصول الى آلية التدقيق التي تفصل في المطالبات بالحصول على مركز اللاجئ .

١١٦ - ولأول مرة منذ إنشاء آلية للتدقيق في أحقية اللاجئين اللاويين ، من ملتمسي اللجوء ، في تايلند ، أعيد في أواخر ١٩٨٧ قبول ٤١ من ملتمسي اللجوء الذين تم تدقيق مركزهم في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، بموجب مذكرة التفاهم الموقعة مع المفوضية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ .

١١٧ - وقد دخل الآن برنامج مكافحة القرصنة سنته الخامسة ، واستمر معدل مهاجمة قوارب اللاجئين القادمين الى المنطقة في الانخفاض ، فوصل الى ٩ في المائة عام ١٩٨٧ ، بعد أن كان ٧٧ في المائة خلال فترة الذروة في أوائل الثمانينات .

١١٨ - ومع أن حل إعادة التوطين في بلدان ثالثة يشكل أكثر الحلول الدائمة الممكنة بالنسبة للاجئي الهند الصينية (أعيد توطين ٨٣٦ ٤٥ منهم خلال عام ١٩٨٧) ، فقد ضاعفت المفوضية جهودها للتشجيع على العودة الاختيارية الى الوطن من خلال عقد مشاورات أوثق مع حكومات بلدان المنشأ . وقد زاد عن السنوات السابقة عدد طالبي العودة الاختيارية المنظمة الى الوطن ، وخاصة الى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وأيضا الى فييت نام . ونتيجة لحالات التأخير الاداري ، كان العدد الفعلي للعائدين صغيرا . وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ١٩٨٧ ، تقديم مساعدة محدودة لاعادة ادماج الأشخاص الذين عادوا من تلقاء أنفسهم أو من خلال قنوات منظمة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وكمبوتشيا .

١١٩ - وخلال صيف عام ١٩٨٧ ، رحل الى هونغ كونغ عدة آلاف من الفييتناميين ، كانوا من بين ٠٠٠ ٢٨٠ شخص اندمجوا محليا في جمهورية الصين الشعبية ، على أمل إعادة الاستيطان في بلدان أخرى . وقد عاد بالفعل الى الصين معظم هذا العدد ، من خلال ترتيبات ثنائية بين سلطات هونغ كونغ والحكومة الصينية .

١٢٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، استعرضت بعثة مشتركة من الحكومة الصينية والمفوضية ، أثر مشاريع المساعدة المقدمة من المفوضية في الصين ، لتقييم فعاليتها

في إطار برنامج التوطين المحلي والاكتفاء الذاتي للاجئين . وأوضح تقرير بعثة التقييم هذه ، بعض المشاكل المستمرة المتعلقة بتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل لهذه الكمية من حالات اللاجئين ، وستُقدم التوصيات بشأن مزيد من المساعدة التي تقدمها المفوضية ، الى اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية ، في دورتها التاسعة والثلاثين .

١٢١ - وانخفض عدد مواطني إيريان جاياني في بابوا غينيا الجديدة في نهاية عام ١٩٨٧ ، الى حوالي ٩ ٦٠٠ استمر ٧ ٠٩٤ منهم يتلقون المساعدة من المفوضية . وخلال هذه السنة ، نقل ١ ٧٤٦ من أبناء إيريان جاياني ، من منطقة الحدود الى موقع أنشئ حديثا ، في مقاطعة سبيك الغربية ، حيث تسود ظروف أفضل من حيث الأمن وفرص الاعتماد على النفس اقتصاديا . وخلال عام ١٩٨٧ ، عاد حوالي ١ ٣٢٥ شخصا الى وطنهم في إيريان جاياني ، بشكل اختياري ، تحت اشراف المفوضية ، مما وصل بمجموع عدد أولئك الأشخاص منذ عام ١٩٨٤ ، الى حوالي ٢ ٧٠٠ شخص .

١٢٢ - وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٨٨ ، كان هناك ٦ ٦٦١ لاجئا في الهند ، يضمون أساسا ٥ ٦٣٢ ، من الأفغان و ٩٣٤ من الإيرانيين . واشتملت المساعدة المقدمة من المفوضية على توفير التعليم الابتدائي والثانوي للأطفال وكذلك التعليم العالي ، والتدريب المهني للكبار . وقُدمت المساعدة أيضا الى حوالي ١٠٢ من اللاجئين المعوقين . ورحل ما مجموعه ٩٦٠ لاجئا لإعادة الاستيطان في بلدان ثالثة عام ١٩٨٧ . وخلال العام ذاته ، عاد ١١٢ أفغانيا ، و ١٢ إيرانيا ، وصومالي واحد بشكل اختياري الى بلدانهم الأصلية ، بمساعدة من المفوضية . وحصل عدد صغير من اللاجئين ذوي الأصل الهندي ، على الجنسية الهندية عام ١٩٨٧ .

١٢٣ - وعلى إثر توقيع اتفاق السلم في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، وبناء على طلب من حكومة سري لانكا ، بدأت المفوضية برنامج مساعدة لتشجيع عودة مواطني سري لانكا التاميليين من الهند . وخصص اعتماد قدره ٢ مليون دولار من صندوق الطوارئ لتغطية الأعمال التحضيرية المبدئية لترسيخ برنامج المساعدة هذا ، وأنشئ مكتب تابع للمفوضية في كولومبو ، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بدأت الحركة المنظمة للعودة الى الوطن ، بمجموعة تتألف من ٢٥٢ عائدا من ولاية تاميل نادو في الهند . واستقبلت المفوضية العائدين وأجرت معهم مقابلات ، وقدمت لهم المساعدة في منطقة منار ، بالتعاون الوثيق مع سلطات سري لانكا .

هاء - التطورات الاقليمية في أوروبا وأمريكا الشمالية

١٢٤ - أدى معدل سير التطورات في المنطقة منذ بداية عام ١٩٨٧ ، على الصعيدين الوطني والاقليمي ، الى مواجهة المفوضية بمطالب كثيرة . واتخذت الحكومات مجموعة من التدابير لتقييد أو تنظيم قبول ملتمسي اللجوء (بما في ذلك متطلبات التأشيرات وتوقيع الجزاءات على شركات الطيران ، ورفض السماح بالدخول عند الحدود ، والإعادة السريعة الى البلدان التي تعتبر بلدان عبور أو بلدان اللجوء الاول) . وأدى هذا بين أمور أخرى ، الى تزايد عدد "حالات الدوران" ، من ملتمسي اللجوء ، المعزولين في المطارات ، بل وتلك الحالات التي يصبح فيها ملتمسو اللجوء واللاجئون أمام خطر الاعادة القسرية . وقد تطلبت هذه الحالات ، بالاضافة الى المشاورات الوثيقة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، بشأن السياسة العامة المتعلقة باللاجئين ، في المنطقة ومشاريع التشريعات ، والقواعد والاجراءات التنفيذية بذل جهود اضافية من جانب المكتب الفرعي للمفوضية وموظفي المقر .

١٢٥ - وفي ذات الوقت ، أشارت المفوضية الى ضرورة منع إساءة استعمال إجراءات اللجوء ، وتبسيطها ، مع المحافظة على الضمانات الكافية لخفض الحجم الكبير للأعمال المتأخرة ، وللعمل للتوصل الى نهج عالمي حقيقي بشأن المشكلة التي تتم مواجهتها . وينبغي لهذا النهج كحد أدنى ، أن يحافظ على احترام اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ ، المتعلقة بمركز اللاجئين ، وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ ، وللمبادئ والممارسات الانسانية المقبولة عامة ، كما ينبغي أيضا أن يأخذ في اعتباره بشكل كامل مبدأ المشاركة في تحمل الأعباء فيما بين الدول . وفيما عدا ذلك ، فمن الواضح أن المجتمع الدولي سيحتاج الى القيام بدور أنشط سعيا لمنع حدوث حالات اللجوء وإيجاد الحلول في آن واحد .

١٢٦ - وقد ارتفع مجموع أعداد طالبي اللجوء القادمين الى البلدان الأوروبية بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية - من ٠٠٠ ١٠٤ عام ١٩٨٤ الى ٠٠٠ ١٧٠ عام ١٩٨٥ والى ٠٠٠ ٢٠٤ عام ١٩٨٦ ، وانخفض الى حوالي ٠٠٠ ١٨٣ عام ١٩٨٧ . ويرجع أصل أكثر من ثلثي هؤلاء الأشخاص الى بلدان من خارج أوروبا . وسجل مرة أخرى أكبر عدد من القادمين (٤٠٠ ٥٧) في جمهورية ألمانيا الاتحادية . وتنشأ تعقيدات خاصة ، نظرا للتقاليد والاجراءات القانونية المتباينة المطبقة في مختلف البلدان المستقبلة . وكثير من البلدان الأوروبية لديها في الوقت الحاضر حالات متأخرة كثيرة تتعلق بأشخاص يطالبون بمركز اللاجئ . وتتضح الحساسيات في المواقف العدائية الموجودة بين بعض قطاعات الجمهور تجاه وجود المقيمين الأجانب .

١٢٧ - وإزاء هذه الحالة ، تجدر الاشادة بالحكومات الأوروبية التي تتم المحافظة فيها على التقاليد المتعلقة باللجوء . وبالرغم من ذلك فإن المفوض السامي ، يشعر بالقلق بشأن أي تدابير قد تؤثر في قدرة الأشخاص على تقديم طلبات اللجوء ، أو حتى تركهم لبلدهم الأصلي على الاطلاق . ويشعر المفوض السامي أيضا بالقلق بشأن مصير الأشخاص الذين وإن لم يفوا بمعايير اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ ، وبروتوكول ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين ، إلاّ أنهم بالرغم من ذلك في حاجة الى توفير الحماية الدولية لهم حيث لا يمكنهم في الوقت الراهن العودة الى بلدهم بسبب الخطر الكبير على حياتهم ، وحريتهم ، وأمنهم .

١٢٨ - وعلى الصعيد الاقليمي ، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفير محافل جديدة لاجراء مشاورات مع الحكومات بغية ايجاد أساليب ووسائل لمعالجة الحالة على أساس اتباع نهج انساني . وهكذا ، بينما استمرت المناقشات داخل مجلس أوروبا في ستراسبورغ بفرنسا ، وتعاظمت أهميتها داخل الاتحاد الأوروبي ومحافل أخرى ، عقدت اجتماعات ركّزت على حالة فئات معيّنة من طالبي اللجوء واللاجئين على مستوى الأفرقة العاملة في جنيف طوال عام ١٩٨٧ وجزء من عام ١٩٨٨ . وقد وفرت المشاورات الرئيسية التي جرت بين الحكومات ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، التي بدأت في عام ١٩٨٥ في جنيف وفيما بعد في ستوكهولم ، ولاهاي ، وغرزنسي في سويسرا ، فرصا هامة لتبادل وجهات النظر بين الحكومات الأوروبية في مساعيها الرامية إلى تنسيق السياسات . ومن المقرر أن يعقد الاجتماع المقبل في أسلو في أيار/مايو ١٩٨٨ .

١٢٩ - ولأسباب جغرافية وتاريخية ، تختلف حالة اللاجئين في أمريكا الشمالية عن حالة اللاجئين في أوروبا . وتعتبر كندا والولايات المتحدة الأمريكية بلدي إعادة استيطان رئيسيين على الرغم من تحولهما في السنوات الأخيرة بشكل متزايد إلى بلدي لجوء أول . وهكذا سجّلت كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٧ طلبات لجوء من ٠٠٠ ٢٦ شخص (طلبات ادارة الهجرة والتجنس في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء السنة المالية المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ فقط) . وبالاضافة إلى هذه الأرقام والأشخاص الذين جرى توطينهم في هذين البلدين ، سمح بدخول أشخاص كانوا بغير ذلك مؤهلين للدخول كلاجئين في إطار فئات أخرى مثل جمع شمل الأسَر . وفي عام ١٩٨٧ ، سمح لـ ٠٠٠ ٦ لاجئ و ٠٠٠ ٢٨ لاجئ بالتوطن في كندا والولايات المتحدة على التوالي .

١٣٠ - وخلال عام ١٩٨٧ ، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاسهام في مشاريع في أوروبا وأمريكا اللاتينية ، خاصة في ميادين تقديم المشورة القانونية

والاجتماعية لطالبي اللجوء والمساعدة للمتقدمين في السن ، أو المعوقين ، أو فئات اللاجئين الضعيفة الأخرى وتعزيز الأنشطة الرامية إلى تسهيل ايجاد حلول دائمة . وقدمت الرعاية ومساعدة الاعالة إلى اللاجئين المعدمين في عدد قليل من البلدان حيث لا يتوفر أي مصدر آخر للمساعدة . وفي هذا الصدد ، كانت معظم الأموال في عام ١٩٨٧ مطلوبة للعمليات في ايطاليا وتركيا ويوغوسلافيا واليونان . وعاد ما مجموعه ٠٠٠ ٥ لاجئ طوعا في عام ١٩٨٧ إلى بلده من بلدان في المنطقة .

١٣١ - وأوفدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفدا إلى غيانا الفرنسية في النصف الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وشباط/فبراير ١٩٨٨ ، لتقييم حالة حوالي ٠٠٠ ٨ سوريناميي كانوا قد طلبوا اللجوء هناك وحصلوا على مساعدات من السلطات الفرنسية . ومن المتوخى اجراء مناقشات لمتابعة هذا الموضوع مع السلطات المعنية .

١٣٢ - وخلال عام ١٩٨٧ بلغ مجموع نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوروبا وأمريكا اللاتينية ١٨ مليون دولار ، منها ١٦,٤ مليون انفقت في إطار البرامج العامة و ١,٦ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة .

واو - التطورات الاقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٣٣ - بحلول نهاية عام ١٩٨٧ ، تلقى ٤٠٠ ١١٩ لاجئ المساعدات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في منطقة أمريكا الوسطى/المكسيك . ولأول مرة في عدد من السنوات الأخيرة يتبيّن من مجموع سكان اللاجئين اتجاها متناقصا ، إذ زاد عدد العائدين باختيارهم إلى الوطن عن عدد الوافدين حديثا . وفي كوستاريكا ، تم تقديم المساعدة إلى ١٠٠ ٢٣ لاجئ في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء . وقد مكّن برنامج العمل الاضافي ٥٠٠ لاجئ من الحصول على تصريحات عمل رسمية . وفي هندوراس ، بقي بعد حركة العودة الجماعية إلى الوطن من مُخيّم ميسا غراندي في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ والعودة إلى الوطن على أساس أسبوعي طوال السنة ٤٠٠ ٤٠ لاجئ في نهاية عام ١٩٨٧ ، كان ١٥٠ ١٥ لاجئا منهم سلفادوريا ، و ١١٥ ١٢ لاجئا نيكاراغوا من أصل هندي ، و ٧٥٠ ١١ لاجئا نيكاراغوانيا من أصل غير هندي و ٤١٦ لاجئا غواتيماليا . وبقيت المساعدة المادية على نفس المستوى لجميع فئات اللاجئين في ذلك البلد . وكان بالمكسيك ٩٩٠ ٤٠ غواتيماليا . وكانت الغاية من المساعدة تحقيق الاكتفاء الذاتي ، خاصة في كمبيشي وكونتانا رو ، بينما استمر تقديم العون التكميلي المتعدد القطاعات إلى اللاجئين في شياباس .

١٣٤ - وزاد عدد العائدين إلى الوطن كثيرا في عام ١٩٨٧ ، خاصة من هندوراس ، واستمر هذا الاتجاه خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٨٨ . وفي عام ١٩٨٧ ، عاد إلى الوطن ٥٩٥ لاجئا سلفادوريا جاء معظمهم من مخيّم ميسا غراندي ، وعاد إلى الوطن من موسكيتيا الهندوراسية ٧٣٧ ٢ شخصا من أهالي ميسكيتوس وسومو . وعاد إلى الوطن من الجمهورية الدومينيكية حوالي ٠٥٠ ٢ لاجئا هايتيا . وجرت حركات عودة إلى الوطن على نطاق أصغر من المكسيك (٨٥٣ غواتيماليا) وكوستاريكا (٢٦٧ سلفادوريا ، وغواتيماليا ، ونيكاراغويا) . وكان مجموع عدد العائدين إلى الوطن في عام ١٩٨٧ ٩٣٧ ١٢ شخصا . وفتح مكتبان جديدان في السلفادور وغواتيمالا لتسهيل حركة العودة إلى الوطن ، وتقييم حالة العائدين إلى الوطن عن كثب . وللسبب ذاته ، بدأ تشغيل مكتب فرعي جديد في بويرتو كبيزاس (موسكيتيا النيكاراغوانية) تحت اشراف القائم بأعمال البعثة في ماناغوا .

١٣٥ - وفي أمريكا اللاتينية الجنوبية ، قدّر عدد اللاجئين ب ٠٠٠ ٣٥ شخص ، كان ٧٣٦ ٦ شخصا منهم يتلقون المساعدات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وبينما تم تسجيل طالبي لجوء شيليين جدد ، قدمت المساعدة إلى ٦٧٠ لاجئا من أجل العودة إلى الوطن . وأتاح استقرار حالة اللاجئين إعادة تشكيل مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المنطقة . وتم انشاء مكتب اقليمي واحد في بوينوس ايرس ؛ ويتلقى هذا المكتب الدعم في الوقت الحاضر من ثلاث مكاتب فرعية في ليما وريو دي جانيرو وسانتياغو على التوالي .

١٣٦ - وخلال عام ١٩٨٧ ، بلغ مجموع نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١,٤٠ مليون دولار ؛ ومنها ٣٥,٥ مليون دولار أُنفقت في إطار البرامج العامة و ٣,٨ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة .

زاي - التطورات الاقليمية في جنوب غربي آسيا ، وشمال افريقيا والشرق الأوسط

١٣٧ - وضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطط طوارئ استعدادا لعودة اللاجئين الأفغان الاختيارية إلى الوطن عندما تكلل بنجاح محادثات الجوار التي قامت فيها الأمم المتحدة بدور الوساطة بين باكستان وأفغانستان . وأثناء التخطيط لحالات الطوارئ ، أجرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشاورات مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمات أخرى بما في ذلك الوكالات التطوعية ، لتنسيق الأنشطة الرامية إلى مساعدة اللاجئين على العودة إلى وطنهم وإعادة تأهيلهم .

١٣٨ - وستواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة إلى أكبر حشد وحيد في العالم من اللاجئين في الباكستان إلى أن يعودوا إلى وطنهم بمحض اختيارهم . وبذلت ولا تزال تبذل مساعي خاصة في قطاع الصحة لزيادة التغطية التحصينية لسكان اللاجئين . وخلال عام ١٩٨٧ ، تم التشديد على الأنشطة التي تشجع على الاعتماد على الذات في مجتمعات اللاجئين الأفغان وزاد عدد المستفيدين ، خاصة النساء ، زيادة كبيرة .

١٣٩ - وبدأ تنفيذ مشروع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/البنك الدولي الذي يدرّ دخلا لمناطق اللاجئين في الباكستان ؛ وتقدّر قيمة هذا المشروع بمبلغ ٤٠ مليون دولار ، وسيوفر ١٠ ملايين يوم/رجل من العمالة .

١٤٠ - ولا يزال حوالي ٩٠٠ ٥ لاجئ يعيشون في لبنان ويتلقون المساعدات من المكتب الاقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الشرق الأوسط الكائن في بيروت . وبدأ تشغيل المكتب الاقليمي في المنامة بالبحرين في عام ١٩٨٧ لرصد الأنشطة في بلدان الخليج والعراق .

١٤١ - وخصصت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مليون دولار من صندوق الطوارئ لتمويل المساعدات التي تقدم في قطاعات السوقيات ، والمأوى ، والصحة ، والمرافق الصحية على اثر النداء الذي وجهته حكومة اليمن إلى المفوضية في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، من أجل تقديم المساعدات الملائمة إلى اللاجئين/المشردين النازحين من جمهورية اليمن الديمقراطية الذين فرّوا إلى اليمن على إثر أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ .

١٤٢ - وفي اليمن ، قدمت المساعدات الأساسية إلى ٤٠٠ ٢ لاجئ من أصل اريتري يعيشون على ساحل البحر الأحمر في قطاعات الصحة ، والتعليم ، والمأوى ، والتنمية المجتمعية ، والأنشطة المدرّة للدخل في عام ١٩٨٧ .

١٤٣ - وفي عام ١٩٨٧ ، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة إلى سكان الصحراء الضعفاء في الجزائر في إطار برامج المساعدة التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية .

١٤٤ - وأثناء الفترة المستعرضة ، استفادت فئتان من مساعدات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جمهورية إيران الاسلامية : اللاجئون الأفغان ، الذين قدرت السلطات

عددهم بـ ٢,٢ مليون شخص ، الذين انفق ما مجموعه ١٤ مليون دولار من أجلهم في عام ١٩٨٧ ، خاصة في قطاعات الصحة ، وامدادات المياه ، والزراعة ، والتدريب المهني ؛ و ٠٠٠ ١٠ لاجئ كردي عراقي وصلوا مؤخرا وتلقّوا مساعدات طوارئ بلغت ٠٠٠ ٥٠٠ دولار اعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

١٤٥ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنسيق برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الانسانية لقبرص ، الذي يقدّم المعونة إلى المشردين في الجزر نتيجة لأحداث عام ١٩٧٤ .

١٤٦ - وخلال عام ١٩٨٧ ، بلغ مجموع نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ٨٠٠ ١٧٤ ٣ دولار ؛ وخصص ٠٠٠ ٤٠١ ١ دولار من هذا المبلغ للبرامج العامة و ٨٠٠ ٧٧٣ ١ دولار للبرامج الخاصة .

الفصل الثالث

العلاقات مع المنظمات الأخرى

ألف - التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمؤسسات الأخرى الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة

١٤٧ - مضت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تطوير برامج وأنشطة متعددة لتلبية احتياجات اللاجئين بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الأخرى الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة .

١٤٨ - ولايزال برنامج الأغذية العالمي يلبي معظم احتياجات اللاجئين للأغذية ويقدم في بعض الحالات المساعدة للاجئين المشتركين في الأنشطة الانتاجية . وفي عام ١٩٨٧ ، أوفد برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدة بعثات مشتركة الى (الجزائر وزائير وزامبيا وزمبابوي والصومال وملاوي) لتقدير احتياجات اللاجئين الى الأغذية ؛ وبلغت مساعدات الأغذية التي قدّمها برنامج الأغذية العالمي ٠٠٠ ٤٧٠ طن متري تقريبا في عام ١٩٨٧ .

١٤٩ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، وقّع برنامج الأمم المتحدة الانمائي على اتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حل محل المبادئ التوجيهية لعام ١٩٨٤ التي تنظم التعاون بين المنظمتين . ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الانمائي يدير عدة مشاريع بالنيابة عن المفوضية في البلدان التي لا يوجد من يمثل المفوضية فيها . ودرس برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أساليب ادماج عدد من مستوطنات اللاجئين في مشاريع التنمية الوطنية . وسيتعاون البرنامج مع المفوضية من أجل اتخاذ مبادرة جديدة لعقد المؤتمر الدولي الثامن المعني بتقديم المساعدة للاجئين في افريقيا .

١٥٠ - وتعاون البنك الدولي مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تخطيط وتمويل وتنفيذ المشاريع الرامية الى تعزيز الاعتماد الذاتي عن طريق الأنشطة الزراعية مثلا وإيجاد فرص عمالة للاجئين في بلد اللجوء . وبدأ تنفيذ المرحلة الثانية في مشروع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/البنك الدولي المدرّ للدخل للمناطق المتأثرة من وجود اللاجئين في باكستان في ١ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، وسوف تستمر هذه المرحلة حتى

نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي بشأن مشروع الاستيطان في فورجانو بالصومال في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وقامت بعثة بزيارة الصومال في شباط/فبراير ١٩٨٨ لتحديد المشاريع وستزور بعثة موقع فورجانو لإجراء تقييم في أواخر عام ١٩٨٨ .

١٥١ - وتم تحديد وتقييم مشروع لتنمية إحدى المناطق في شرقي السودان وسيتم تمويله على أساس المشاركة مع المؤسسة الإنمائية الدولية .

١٥٢ - وتم إيفاد بعثة الى إيران اشترك فيها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ من أجل تحديد المشاريع المدرّة للدخل في المناطق التي تستضيف اللاجئين . ومن المقرر أن توفد بعثة مشتركة للمتابعة خلال عام ١٩٨٨ . ويوشك التوقيع على اتفاق تعاون بين المنظمتين أن يتم .

١٥٣ - واستمر التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية في عام ١٩٨٧ من خلال تنفيذ عدة مشاريع مثل : مشروع للإدماج المهني في كوستاريكا ؛ ومشروع مهني لتدريب اللاجئين الأفغان في باكستان ؛ ومشروع مدرّ للدخل في كينيا والسودان وليسوتو . وتتوقع منظمة العمل الدولية أن تقدّم في المستقبل القريب زمالات لصالح اللاجئين الى المركز الدولي للتدريب التقني والمهني المتقدّم في توريين بإيطاليا .

١٥٤ - وقد ارتبطت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ببرامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وذلك بالدرجة الأولى في عدد من البلدان الافريقية وباكستان ، في ميادين الرعاية الصحية الأولية ، وإمدادات المياه والمرافق الصحية الأساسية . وفي باكستان ، تقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة في الوقت الحاضر المساعدات لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تعزيز التغطية التحصينية لأطفال اللاجئين الأفغان من خلال الإمداد بالمعدات وتخصيص موظفين فنيين . وتشترك اليونيسيف بانتظام في اجتماعات الفريق العامل المعني بأطفال اللاجئين المعرّضين للأخطار التابع للمفوضية والذي تم إنشاؤه في عام ١٩٨٧ .

١٥٥ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، تم التوقيع على مذكرة تفاهم لتنظيم التعاون والتنسيق بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية . وفي عام ١٩٨٧ ، عيّنت منظمة الصحة العالمية منسقا لبرنامج المفوضية الصحي لصالح اللاجئين

الأفغان في إيران . وفي قبرص ، استمرت ممارسة الأنشطة المشتركة بين المنظمتين أثناء الفترة المستعرضة . وفي الصومال ، أجرت منظمة الصحة العالمية ، بالنيابة عن المفوضية وبالتعاون الوثيق مع مكتب المفوضية الفرعي في موغاديشو ، تقييما تقنيا لحالة البلهارسيا في مخيمات اللاجئين في شمال البلد تمهيدا لوضع برنامج مناسب لمكافحة هذا المرض . وتتعاون منظمة الصحة العالمية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إعداد حلقة عمل تعنى بالتغذية والكوارث ، وكذلك في وضع مبادئ توجيهية بشأن الصحة العقلية في مخيمات اللاجئين . وفي الميدان الطبي ، تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع المفوضية في مجال برامج تنظيم الأسرة خاصة في هونغ كونغ .

١٥٦ - ولم توضع أي ترتيبات في عام ١٩٨٧ للاستعانة بخبراء معاونين من اليونسكو في أعمال المفوضية في ميدان تعليم اللاجئين . بيد أن اليونسكو اشتركت في عدد من المشاورات وفي وضع كتب دراسية وبرامج تعليمية للاجئين . وفي شباط/فبراير ١٩٨٨ ، اجتمع نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مع المدير العام الجديد لليونسكو بقصد وضع أوليات جديدة للتعاون بين الوكالتين .

١٥٧ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين اشتراكه النشط في برامج اللاجئين من خلال تقديم متطوعين كانوا يعملون في السودان والصومال وماليزيا وهندوراس .

١٥٨ - وقد أجري اتصال وثيق وتم استكشاف فرص للتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ومنظمة الأغذية والزراعة .

١٥٩ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تمويل زمالات للاجئين الساعين للحصول عليها في بلدان اللجوء المختلفة في إطار برنامج الزمالات لعام ١٩٨٧ التابع للمنظمة .

١٦٠ - وفي عام ١٩٨٧ ، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التعاون مع برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا فيما يتعلق بمرافق التدريب وتقديم المساعدة للاجئين من الجنوب الافريقي . وساعدت المفوضية معهد الأمم المتحدة لناميبيا في زامبيا وتعاونت تعاونا وثيقا مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . واستفاد اللاجئون كذلك من الزمالات التي قدمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

١٦١ - وتتعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع هيئات الأمم المتحدة ، مثل مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، والمنظمة الدولية للملاحة البحرية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية . واشتركت المفوضية كذلك في المساعي العالمية التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة ، مثل عقد الأمم المتحدة للمرأة ، وعقد الأمم المتحدة للمعوقين ، وخطة فيينا الدولية للعمل بشأن الشيخوخة ، والسنة الدولية لإيواء المشرّدين .

باء - العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

١٦٢ - وفيما يتعلق بحركة بلدان عدم الانحياز ، ففي أعقاب القرار الذي اتخذه اجتماع القمة الثامن الذي يقضي بمنح "مركز الضيف" لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جميع الاجتماعات المقبلة التي تعقدها الحركة ، عيّن المفوض السامي موظفا أقدم لكي يؤدي دور مركز تنسيق لمعاملات المفوضية مع الحركة .

١٦٣ - وأثناء فترة التقرير ، واصلت المفوضية تعاونها الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية في مجالات مختلفة من المساعي المشتركة بواسطة أجهزتها المتعددة ، مثل الأمانة العامة (مكتب اللاجئين) ، ولجنة الخمسة عشر المعنية باللاجئين ، ولجنة التنسيق للاجئين .

١٦٤ - وفي تموز/يوليه ١٩٨٧ ، حضر المفوض السامي اجتماع الجمعية العامة لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات في دورته الثالثة والعشرين . وأثناء هذه الزيارة ، عقد المفوض السامي مشاورات واسعة النطاق وأجرى مناقشات مع عدد من رؤساء الدول والحكومات وممثلي حكومات رفيعي المستوى آخرين .

١٦٥ - وأثناء الفترة التي تخللت تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ وشباط/فبراير ١٩٨٨ ، أوفدت لجنة الخمسة عشر المعنية باللاجئين عددا من بعثات تقصي الحقائق إلى بعض الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية فيما يتصل بتعاظم مشكلة اللاجئين في القارة . واشتركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عدد من هذه البعثات بواسطة مكتب الاتصال الاقليمي التابع لها في أديس أبابا . وفضلا عن ذلك ، اشتركت مكاتبها الفرعية في أنشطة تلك البعثات في البلدان المتعددة التي أوفدت اليها .

١٦٦ - وتتعاون منظمة الوحدة الافريقية تعاونا وثيقا مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين للإعداد للمؤتمر الدولي المقترح المعني بمحنة اللاجئين ، والعائدين ، والمشرّدين في الجنوب الافريقي المقرر عقده في أسلو في النرويج في آب/أغسطس ١٩٨٨ . وقد حدد المؤتمر هدفا رئيسيا له يتمثل في تعبئة وتوجيه المزيد من المساعدات المالية إلى بلدان اللجوء في الجنوب الافريقي .

١٦٧ - وواصلت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين التعاون مع اللجنة الحكومية الدولية للهجرة في جميع المناطق . وقد أتاح استفادة اللجنة من أسعار السفر التساهلية وغيرها من الترتيبات توفير مبالغ كبيرة لدى نقل اللاجئين الذين قبلوا إعادة التوطين في بلدان ثالثة .

١٦٨ - وأجرت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين اتصالات منتظمة مع منظمة الدول الأمريكية ، خاصة وكيل منظمة الدول الأمريكية للشؤون القانونية ، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان . وتجري منظمة الدول الأمريكية ندوات ودراسات بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الحالة القانونية للاجئين واللجوء في الدول الأعضاء . وتمّ إجراء بحوث ميدانية للدراسات الافرادية في المستوطنات والمخيمات في المكسيك ، وأوشكت البحوث المتعلقة بهندوراس وكوستاريكا على الانتهاء . وعلى غرار ما تم في السنوات الماضية ، حضرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اجتماع الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية ، المعقود في واشنطن العاصمة . وأعربت الجمعية العامة عن تأييدها الحاسم للمؤتمر الدولي المعني بوضع حلول لمشاكل اللاجئين في منطقة أمريكا الوسطى كإسهام في السلم ، على أن يُعقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن . كما أسهمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دورة القانون الدولي الخامسة عشرة التي تنظمها سنويا اللجنة القانونية المشتركة بين البلدان الأمريكية في ريو دي جانيرو بالقاء محاضرات في المواضيع التي تهمّها .

١٦٩ - وخلال عام ١٩٨٧ ، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعاونها الوثيق مع جامعة الدول العربية بإجراء اتصالات منتظمة مع المراقب الدائم للجامعة في جنيف وايفاد بعثات إلى مقر الجامعة الرئيسي في تونس .

١٧٠ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنمية التعاون مع منظمة المؤتمر الاسلامي . وحضر وفد عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المؤتمر الاسلامي السابع عشر المعقود على مستوى وزراء الخارجية في عمان بالأردن ، في الفترة من ٢١ - ٢٥

آذار/مارس ١٩٨٨ . ومما يجدر الاشارة إليه بصفة خاصة القرار الذي اعتمده المؤتمر والذي دعا ، في جملة أمور ، الأمانة العامة إلى تعزيز التعاون مع المفوضية .

١٧١ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أداء دورها كمركز تنسيق للشؤون الانسانية في إطار التعاون الجاري بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي .

١٧٢ - ولا يزال البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا يوليان اهتماما نشطا بشؤون اللاجئين ، وركّزت الاجتماعات المعقودة على مواضيع معيّنة وتم بحثها على مستوى الأفرقة العاملة طوال الفترة المشمولة بالتقرير .

١٧٣ - وتبرّع الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٤٦ مليون دولار في سنة ١٩٨٧ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛ وشمل التبرع المعونة الغذائية . وركزت مساعدات الاتحاد الأوروبي في مجالين هامين هما : أمريكا الوسطى والمشاريع المدرّة للدخل في باكستان . واستمر تمويل الحكومات التي يتألف منها برنامج العائدين الأوغندي من الأموال المعبأة في إطار اتفاقية لومي الثالثة والموجهة عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وسيتم النظر في المشاريع الأخرى المتعلقة بافريقيا في إطار هذه الاتفاقية .

جيم - التعاون الإنساني مع حركات التحرير

١٧٤ - واصلت المفوضية ، أثناء الفترة قيد الاستعراض ، تقديم دعمها الإنساني الذي ظلت تقدمه منذ أمد طويل للاجئين برعاية حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، أي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا . وقد بلغ مستوى المساعدة المالية المقدمة للمشاريع المنفذة عن طريق حركات التحرير الوطني في أنغولا (المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وسوابو) ، وجمهورية تنزانيا المتحدة (المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا) وزامبيا (المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية) ما يقارب ١,٥ مليون دولار لعام ١٩٨٧ . (ويبلغ مجموع الاعتمادات للبرامج المنفذة عن طريق حركات التحرير الوطني لعام ١٩٨٨ ، ٣,١ مليون دولار) . وواصلت حركات التحرير الوطني الثلاث هذه مشاركتها الناشطة بصفة مراقب في مداولات اللجنة التنفيذية للمفوض السامي .

دال ـ العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

١٧٥ - واصلت المفوضية سياستها القائمة على استضافة سلسلة من الاجتماعات العادية والاجتماعات التعريفية بأوضاع خاصة للاجئين هي موضع اهتمام خاص من قبل المنظمات غير الحكومية . وأثناء الفترة قيد الاستعراض ، عقدت اجتماعات بشأن أمريكا الوسطى ، بما في ذلك اجتماع خُصص على وجه التحديد لإعادة اللاجئين من هندوراس الى السلفادور والجنوب الافريقي ، والحالة في تايلند والبرامج المقبلة المتصلة بإعادة اللاجئين الى أفغانستان . وقد نسقت هذه الاجتماعات تنسيقا وثيقا مع الزملاء في الميدان .

١٧٦ - في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، عقد اجتماع بشأن "عمليات اللاجئين" بالتنسيق مع المكتب الإقليمي التابع للمجلس الدولي للوكالات التطوعية وعقد اجتماع استشاري منفصل في الشهر ذاته بشأن الحماية الدولية بالتعاون مع شعبة قانون وفقه اللاجئين . واجتمع فريق من خبراء أهم المنظمات غير الحكومية مع موظفي المفوضية لوضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية الخاصة بالأطفال اللاجئين المعرضين للخطر . وقد نجحت حلقة العمل هذه الخاصة بالمقيمين ، التي عقدتها المفوضية خارج جنيف ، في تنسيق أسلوب تناول مشترك بين المفوضية وأوساط المنظمات غير الحكومية بشأن هذه المسألة الهامة .

١٧٧ - وكانت وحدة الاتصال التابعة للمنظمات غير الحكومية تحضر بانتظام الاجتماع التنسيقي الشهري للطوارئ والكوارث الذي يعقد في مقر رابطات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وذلك لتوفير معلومات عن قضايا اللاجئين . ولم تزل هذه الاجتماعات مصدرا هاما من مصادر المعلومات لجميع المعنيين . وأوفدت وحدة اتصال المنظمات غير الحكومية بعثات الى باكستان وتايلند لدراسة ما قامت به تلك البرامج التنفيذية للمنظمات غير الحكومية من عمل فعلا باسم المفوضية . وعلى أساس المعلومات المتحصلة أثناء هذه البعثات ، أخذت الوحدة المذكورة بقاعدة بيانات عن المنظمات غير الحكومية أثبتت أنها كبيرة الفائدة في اختيار شركاء المكتب التنفيذيين في المستقبل .

هاء ـ جائزة وسام نانسن

١٧٨ - كانت وحدة الاتصال التابعة للمنظمات غير الحكومية مسؤولة أيضا عن تنظيم الاحتفال بمنح جائزة وسام نانسن لعام ١٩٨٧ . وقد اختارت لجنة وسام نانسن صاحب الجلالة خوان كارلوس الأول ، ملك اسبانيا ، ليتلقى جائزة ١٩٨٧ وجرى الاحتفال بمنح الجائزة في جنيف يوم ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ .

الفصل الرابع

تمويل أنشطة المساعدة المادية

١٧٩ - بلغت النفقات من أموال التبرعات لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٤٦١ مليون دولار في عام ١٩٨٧ ، مقابل ٤٤١ مليون دولار في عام ١٩٨٦ . وأُنفق نحو ٣٣٥ مليون دولار على البرامج العامة (٢٨١ مليون دولار في عام ١٩٨٦) و ١٢٦ مليون دولار على البرامج الخاصة وغيرها من الصناديق الاستئمانية (١٦٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦) .

١٨٠ - إن الدعم المالي من الجهات المانحة أمر حيوي بالنسبة لقدرة المفوضية على مواصلة عملياتها لصالح اللاجئين في أرجاء العالم . وقد أدت التبرعات التي قدمها ما مجموعه ٥٩ حكومة و ٥١ منظمة غير حكومية وسبع منظمات حكومية دولية ، والأموال والمنح الواردة من مصادر خاصة ، الى توفير دخل أولي قدره ٤٣٣ مليون دولار ، بزيادة تبلغ زهاء ١٦ مليون دولار أو ٤ في المائة عن عام ١٩٨٦ (و ٤٠ مليون دولار ، أو ١٠ في المائة عن عام ١٩٨٥) . وفي عام ١٩٨٧ بلغت التبرعات المقدمة الى البرامج العامة (البرنامج السنوي وصندوق الطوارئ) ٢٩٧ مليون دولار ، بينما بلغت التبرعات التي قدمت الى البرامج الخاصة وغيرها من الصناديق الاستئمانية ١٣٦ مليون دولار .

١٨١ - وفضلا عن النداءات التي توجهها المفوضية بانتظام لتزويدها بالأموال لتغطية احتياجات البرامج العامة ، فقد وجّهت في عام ١٩٨٧ عدة نداءات خاصة لتغطية الاحتياجات المالية لبرامج العائدين أو غيرها من الأنشطة من غير البرامج العامة . وفي افريقيا ، قدّمت مساعدة المفوضية الى العائدين الى اثيوبيا من الصومال وجيبوتي والسودان ، والى برنامج مساعدة محدودة الى العائدين الى أوغندا وتشاد . وفي الجنوب الافريقي ، بدأت المفوضية برنامج مساعدة ، بأموال جُمعت عن طريق نداءات خاصة ، لسكان موزامبيق اللاجئين الى ملاوي ولصالح العائدين الى موزامبيق من بلدان مجاورة . وفي جنوب شرقي آسيا ، وجّه نداء خاص لتقديم مبالغ تموّل برامج تحديد مركز سكان لاوس القانوني في تايلند ومساعدة العائدين الى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، فضلا عن نداءات لتزويدها بأموال لتغطية مرحلة ١٩٨٧-١٩٨٨ من الترتيبات الموضوعة لمكافحة القرصنة ومواصلة برنامج الرحيل المنظم من فييت نام . ووجّه نداء خاص للحصول على أموال في نهاية عام ١٩٨٧ وذلك لمواجهة احتياجات اللاجئين والمهجرين من اليمن الديمقراطية الى اليمن .

١٨٢ - وحددت اللجنة ، في دورتها الثامنة والثلاثين ، مبلغا مستهدفا للبرامج العامة لعام ١٩٨٨ مقداره ٣٧٧,٥ مليون دولار . ووفقا للتقديرات الموضوعة في آذار/مارس ١٩٨٨ ، يبلغ مجموع الاحتياجات من أموال التبرعات في عام ١٩٨٨ للبرامج العامة والخاصة كليهما ، بما في ذلك حساب تعليم اللاجئين ، حوالي ٥٠٠ مليون دولار . وهذا المبلغ حري أن يغطي جميع أنشطة المساعدة المضطلع بها باسم اللاجئين والعائدين وغيرهم من الأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوض السامي .

١٨٣ - وفي ٣١ آذار/مارس ، بلغ مجموع التبرعات في عام ١٩٨٨ للبرامج العامة والخاصة كليهما ١٨٦ مليون دولار . ويبين الجدول ٣ من مرفق هذا التقرير بالتفصيل ما تم دفعه أو أُعلن عن الالتزام بدفعه من تبرعات لعامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ حتى ذلك التاريخ . وتواصل المفوضية بذل جهودها لتوسيع قاعدة مانحي الأموال لها باستكشاف مصادر جديدة للتبرعات ، مع تحسين سجل الإبلاغ عن المانحين عن طريق الأخذ بصيغة منقحة أكثر رشاداً.

١٨٤ - ولايزال الدعم المالي الوارد من المجتمع الدولي سخيا جدا ، والمفوض السامي جزيل التقدير لهذا الالتزام المتواصل بعمل المفوضية الإنساني .

الفصل الخامس

الإعلام

١٨٥ - مازالت زيادة وعي الجمهور بحالة اللاجئين وطالبي اللجوء وتفهمهم لها ، من مهام المفوضية التي تحظى بالأولوية . وفي سبيل ذلك ، أنتجت دائرة شؤون الإعلام ووزعت أنواعا مختلفة من مواد الإعلام المحررة والسمعية ـ البصرية ، واستمرت على اتصالاتها المنتظمة بالصحف ، وساعدت الصحفيين في ترتيب أمر زيارات لمخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ، ونظمت عددا من المناسبات الخاصة .

١٨٦ - واستمرت مجلة "اللاجئون" على الصدور شهريا باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية ، وصدرت أعداد خاصة باللغات الألمانية والايطالية والعربية واليابانية . ونشرت ترجمات بلغات جديدة (الاسبانية والألمانية والايطالية والفرنسية) لكتيب صدر لتلاميذ المدارس ، كما طُبعت ملصقات وخريطة عالمية للاجئين وتقويم . وأعدت مجموعة صحائف وقائع قطرية ، كان تُستكمل على أساس فصلي وذلك لتوفير معلومات عما للمفوضية من برامج رئيسية في أرجاء العالم . وصدرت أيضا كراسة جديدة عن المفوضية .

١٨٧ - ووزعت مكتبة الصور الفوتوغرافية التابعة للمفوضية ٠٠٠ ٣١ صورة أسود وأبيض وبالألوان على وسائط الإعلام والمدارس والمنظمات غير الحكومية ، ووفرت المواد البصرية لجميع منشورات ومعارض المفوضية .

١٨٨ - وتم في أواخر عام ١٩٨٧ تنظيم معرض كبير في باريس بعنوان "اللاجئون في العالم" ، عرضت فيه صور فوتوغرافية ونصوص وأعمال لفنانين وحرفيين من اللاجئين . وقد أدى نجاح هذا المعرض الى زيادة كبرى في طلب مواد من المفوضية للمعارض . ومن الأحداث الخاصة التي نظمتها المفوضية حفلتان موسيقيتان خيريتان ، إحداهما في جمهورية المانيا الاتحادية ، والأخرى (عروض موسيقى الجاز لجمع المعونة) ، في مونترو ، بسويسرا ، فضلا عن اجتماع مائدة مستديرة موضوعه "حماية اللاجئين : العمل الإنساني والاعتبارات السياسية" .

١٨٩ - وواصلت المفوضية الانتاج المشترك لأفلام عن أوضاع اللاجئين مع شبكات تلفزيونية كبرى . وانتج فيلم جديد للمفوضية في أواخر ١٩٨٧ بعنوان "رعاية مفوضية الأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين منذ عام ١٩٥١" ، قدم صورة عامة عما قامت به المفوضية من عمل منذ إنشائها .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/42/12/Add.1) ، الفقرة ٢٠٦ .

(٢) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، العدد ٢٥٤٥ ، الصفحة ١٣٧ .

(٣) المرجع نفسه ، المجلد ٦٠٦ ، العدد ٨٧٩١ ، الصفحة ٢٦٧ .

(٤) بلغت نفقات صناديق تبرعات المفوضية في عام ١٩٨٧ ما مجموعه ٤٦١,٤ من ملايين الدولارات ، منها ٣٢٦,٦ من ملايين الدولارات تحت بند البرامج العامة ، و ١٣٤,٨ من ملايين الدولارات تحت بند البرامج الخاصة .

(٥) المادة ١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة وأعلنته في قرارها ٢١٧ ألف (د - ٣) المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ .

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/41/12/Add.1) ، الفقرة ١٣٨ .

(٧) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/42/12/Add.1) ، الفقرة ٢٠٧ .

(٨) المرجع نفسه ، الدورة الاربعون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/40/12/Add.1) ، الفقرة ١١٥ (٤) .

(٩) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/42/12/Add.1) ، الفقرة ٢٠٥ .

الحواشي (تابع)

(١٠) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/41/12/Add.1) ، الفقرة ١٢٧ .

(١١) الأمم المتحدة ، مجموعة معاهدات ، المجلد ١٠٠١ ، العدد ١٤٦٩١ ، الصفحة ٤٥ .

(١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٤٨ ألف (A/35/48) ، القرار ٤١/٣٥ باء .

مرفق

البيانات المالية

الجدول ١

مجموع إنفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الأموال في عام ١٩٨٧ ، حسب المكتب الاقليمي/البلد ومصدر هذه الأموال

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة	المجموع
أولا - افريقيا				
اثيوبيا	١٨٩,٣	١٤ ٤٥٤,٣	١٤ ٦١٥,٤	٢٩ ٢٥٨,٩
أنغولا	٣٦٩,٠	٢ ١٣٤,٧	-	٢ ٥٠٣,٧
أوغندا	١٣٥,٥	٢ ٧٥٧,١	٥ ٥٥٤,٢	٨ ٤٤٦,٨
بوتسوانا	٨٨,٤	١ ٢٣٩,٠	٧١,٢	١ ٣٩٨,٦
بوروندي	١٨٣,٥	٤٨٥,٤	١٨١,٦	٨٤٩,٥
جمهورية افريقيا الوسطى	-	٢ ٠٣٣,١	٢٧٥,٣	٢ ٣٠٧,٤
جمهورية تنزانيا المتحدة	٧٨,٢	٢ ٢٠٩,٥	١٥٨,٨	٢ ٤٤٦,٥
جيبوتي	٢٨٠,٤	٢ ٤٢٠,٧	٤٦٤,٩	٣ ١٦٦,٠
رواندا	١٣٦,٣	٨٠٤,٥	١٨٦,٧	١ ١٢٧,٥
زائير	٣٦٥,١	٦ ٢٨٩,٨	١ ٢٧٩,٧	٧ ٩٣٤,٦
زامبيا	١٧٠,٧	٣ ٧٢٥,٤	١٥٩,٢	٤ ٠٥٥,٣
زمبابوي	١١٤,٧	١ ٢٣٦,٥	٦٦,٢	١ ٤١٧,٤
سوازيلند	١٤,٣	١ ٣٠٠,٣	٧٦٠,٨	٢ ٠٧٥,٤
السودان	٢٤١,٠	٣٩ ٨٧٠,٧	٤ ٧٠٠,٨	٤٤ ٨١٢,٥
الصومال	٨٠,٩	٢٨ ٩٤٥,٥	٢١ ١١٣,٢	٥٠ ١٣٩,٦
الكاميرون	١٥٢,١	٢ ٥٦٨,٧	٧٢٥,٢	٣ ٤٤٦,٠

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة	المجموع
أولا - افريقيا (تابع)				
كينيا	١٨٨,٩	٢ ٥٨٣,٨	٣٩٧,٦	٣ ٠٧٠,٣
ليسوتو	١٠,٤	٤٩٤,٤	٧٣,٥	٥٧٧,٣
ملاوي	-	٨٠,٠	٦ ١٥٠,١	٦ ٢٣٠,١
افريقيا الغربية	٣٣١,٢	٣ ٣٩٧,٥	١ ٢٢١,٤	٤ ٩٥٠,١
بلدان أخرى	١٤٩,٩	٨٨٨,٨	٥ ١٤٤,٧	٦ ١٨٣,٤
تدريب الموظفين المحليين	-	١٤٤,٤	-	١٤٤,٤
المخصصات العالمية لمتابعة توصيات المؤتمر الافريقي المعني باللاجئين	-	١٤٥,٢	-	١٤٥,٢
المجموع الفرعي (١)	٣ ٢٧٨,٨	١٢٠ ٢٠٨,٢	٦٣ ١٩٩,٥	١٨٦ ٦٨٦,٥
ثانيا - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
الأرجنتين	٢٥٨,٩	١ ٢١٥,٩	٣١,٨	١ ٥٠٦,٦
كوستاريكا	٢١٣,٧	٧ ١٤٣,١	٣٩٧,١	٧ ٧٥٣,٩
المكسيك	١١,٨	٧ ٧٦٥,٢	٥٠٥,٣	٨ ٢٨٢,٣
نيكاراغوا	٥٩,٣	٣٥٥,٥	١ ٣٦٥,٦	١ ٧٨٠,٤
هندوراس	١٣٨,٧	١٥ ٢٨٩,٤	٣٧٨,٩	١٥ ٨٠٧,٠
بلدان أخرى في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي	-	٣ ٢٤٩,٨	١ ٠٠١,٩	٣ ٣٥١,٧
بلدان أخرى في الشمال الغربي من أمريكا الجنوبية	١٠٢,٤	٤٥١,٧	٣٢,٤	٥٨٦,٥

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة	المجموع
ثانيا - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تابع)				
بلدان أخرى في جنوب أمريكا اللاتينية	٣٦,٩	٩٤١,٠	٤٥,٧	١ ٠٢٣,٦
تدريب الموظفين المحليين	-	٣٣,٩		٣٣,٩
المجموع الفرعي (٢)	٨٢١,٧	٣٥ ٥٤٥,٥	٣ ٧٥٨,٧	٤٠ ١٢٥,٩
ثالثا - أوروبا وأمريكا الشمالية				
اسبانيا	١٨٢,٢	٤٤٧,٠	١٢٣,٥	٧٥٢,٧
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٤٦٥,٩	٩٣٤,٥	١٢١,٧	١ ٥٢٢,١
ايطاليا	٣٧٧,٨	٢ ٩٢٥,٦	٣٣٢,٧	٣ ٦٣٦,١
البرتغال	٢٧,٦	٤٣٥,٦	٦١,٤	٥٢٤,٦
بلجيكا	٣٠١,٠	٦٠٧,٨	٤١٣,٩	١ ٣٢٢,٧
تركيا	١١٠,٢	٢ ٩٨٠,٤	٧١,٨	٣ ١٦٢,٤
فرنسا	٣٨٢,٨	٨٨٨,٠	٢٩٢,٦	١ ٥٦٣,٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٦٧,٠	٥٦٣,٧	٥١,١	٧٨١,٨
النمسا	٣٤٤,٧	٤٠٣,٤	-	٧٤٨,١
يوغوسلافيا	٢٥,٦	٢ ٢٣٧,٤	٢٣,٥	٣ ٢٨٦,٥
اليونان	١٣٣,١	١ ٦٧٥,٨	-	١ ٨٠٨,٩

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة	المجموع
ثالثا - أوروبا وأمريكا الشمالية (تابع)				
بلدان أخرى	٣٠٨,٧	١ ١٤٢,٩	١٤,٢	١ ٤٦٥,٨
أمريكا الشمالية	٣٨٣,٤	١ ١٢٥,٥	٧٧,٠	١ ٥٨٤,٩
تدريب الموظفين المحليين	-	٢٢,٣	-	٢٢,٣
المجموع الفرعي (٣)	٣ ٢٠٩,٠	١٦ ٣٨٩,٩	١ ٥٨٣,٤	٢١ ١٨٢,٣
رابعا - آسيا وأوقيانوسيا				
اندونيسيا	١٠٧,٦	٣ ٢٢٢,٨	-	٣ ٣٣٠,٤
تايلند	١٤١,٩	٢٢ ٦٩٠,٠	٥ ٣٧٣,٨	٢٨ ٢٠٥,٧
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٩٣,٨	١,٢	٦٢٣,٢	٧١٨,٢
الصين	٩٨,١	٤ ٦٤٦,٧	-	٤ ٧٤٤,٨
الفلبين	١١,١	٦ ٥٤٧,٨	١٨٠,٤	٦ ٧٣٩,٣
فييت نام	٣٢,٦	١ ٢٢١,٥	١ ٦٦١,٩	٢ ٩١٦,٠
ماليزيا	١٥٧,٣	٥ ٢٤٥,٤	١٤١,٧	٥ ٥٤٤,٤
هونغ كونغ	٢٢,١	٤ ٤٨٧,٦	٤٢,٨	٤ ٥٥٢,٥
بلدان أخرى	١٩٦,٥	١٣ ٢٦٥,٨	١ ٨٢٨,٧	١٥ ٢٩١,٠
استراليا ونيوزيلندا	١٨,٠	٤٢٨,٠	-	٤٤٦,٠
تدريب الموظفين المحليين	-	٤٥,٧	-	٤٥,٧
المجموع الفرعي (٤)	٨٧٩,٠	٦١ ٨٠٢,٥	٩ ٨٥٢,٥	٧٢ ٥٣٤,٠

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة	المجموع
خامسا - جنوب غرب آسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط				
إيران (جمهورية - الاسلامية)	-	١٤ ٩٥٤,٩	١ ٦١٨,٠	١٦ ٥٧٢,٩
باكستان	٤٩,٩	٥١ ٢٥٣,٢	٢٩ ٩٥٨,١	٨١ ٢٦١,٢
الجزائر	-	٣ ٨٥٨,٩	٣ ٢٣٥,٨	٧ ٠٩٤,٧
قبرص	-	٢٩,٤	٦ ٠٢٧,٧	٦ ٠٥٧,١
لبنان	٢٨٥,٦	٢٧٢,٢	-	٥٥٧,٨
مصر	٩٨,٢	٧١٥,١	٤٥٢,٣	١ ٢٦٥,٦
شمال افريقيا	٩,٣	١٧٧,٠	٥٠,٢	٢٣٦,٥
بلدان أخرى في غربي آسيا	-	١ ٤٥٦,٥	١١٧,٧	١ ٥٧٤,٢
تدريب الموظفين المحليين	-	٤٢,٧	-	٤٢,٧
المجموع الفرعي (٥)	٤٤٣,٠	٧٢ ٧٥٩,٩	٤١ ٤٥٩,٨	١١٤ ٦٦٢,٧
سادسا - إجمالي المخصصات المشاريع العالمية والاقليمية	٩ ٣١٥,٤	٢٩ ٨٤٨,٢	٤ ٩٨٢,٣	٤٤ ١٤٥,٩
المجموع (١ - ٦)	١٧ ٩٤٦,٩	٣٣٦ ٥٥٤,٢	١٢٤ ٨٣٦,٣	٤٧٩ ٣٣٧,٣

(أ) بما في ذلك إنفاق مبلغ ١٧٤ ٢٨١ ٦ من دولارات الولايات المتحدة من صندوق الطوارئ في اثيوبيا ، وإيران (جمهورية - الاسلامية) ، وباكستان ، وتايلند ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزائير ، وسري لانكا ، والسودان ، وغواتيمالا ، وكينيا ، واليمن .

الجدول ٢

انفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٧ ، حسب المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة والأنواع الرئيسية لأنشطة المساعدة(أ)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة				
	الاستيطان المحلي(ب)	إعادة التوطين	العودة الاختيارية إلى الوطن(ج)	المساعدة الغوثية(د) وغيرها من أنواع المساعدة	المجموع
أولا - افريقيا					
اثيوبيا	٢١ ٠٦٧,٣	٣٧,٥	٣ ٦٥٢,٧	٣ ١٩٤,٠	٢٧ ٩٤١,٥
أنغولا	١ ٤٥٧,٥	-	١٦٢,٠	١٥,٠	١ ٦٣٤,٥
أوغندا	١ ٩٨٦,٩	١٢,٦	٥ ٤٧٥,٧	٦٨,٧	٧ ٥٤٣,٩
بوتسوانا	١ ٠٣٥,٩	٢٩,٦	٧,٢	٦٦,٨	١ ١٣٩,٥
بوروندي	٤٥٣,٨	٣,٦	١٩,٠	٤٩,٥	٥٢٥,٩
جمهورية افريقيا الوسطى	١ ١٠٠,٤	-	٦٢١,٤	١٨٦,٤	١ ٩٠٨,٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	٩٩٨,٥	١٠,٠	٣,٧	١ ٠٠٤,٨	٢ ٠١٧,٠
جيبوتي	٢ ٢٤٧,٦	١٩,٥	١٠٢,٦	١٤٣,٥	٢ ٥١٣,٢
رواندا	٧١٠,١	٤,٤	٥,٠	٤٥,١	٧٦٤,٦
زائير	٥ ٠٣٣,١	١٣٤,٢	٤٤٣,٦	١ ١٩٨,٢	٦ ٨٠٩,١
زامبيا	٢ ٤٠٨,٩	٩,٣	٢٠٩,٦	٩٣٠,٥	٣ ٥٥٨,٣
زمبابوي	١ ٠٢١,٤	٠,٧	-	٥٠,٠	١ ٠٧٢,١
سوازيلند	١ ٠١٩,١	٣٨,٢	٣,٦	٧٣١,٠	١ ٧٩١,٩
السودان	٣٢ ٠٨٨,٣	٢٤٢,٩	٣٨٢,٠	٩ ٦٨٢,٨	٤٢ ٣٩٥,٩
الصومال	٣٢ ٥٨٥,٥	١,٢	١ ٢١٧,٦	١٤ ٣٣٠,٢	٤٨ ١٣٤,٥
الكاميرون	٢ ٧٤٦,٣	٢,٠	-	٤٥,٣	٢ ٧٩٣,٦
كينيا	١ ٣٩٩,٨	٢٤٩,٨	١٩,٠	٧٨٩,٤	٣ ٤٥٨,٠
ليسوتو	٣٠٤,١	٨٧,٢	-	٢٤,٩	٤١٦,٢
ملاوي	-	-	-	٦ ٢٣٠,١	٦ ٢٣٠,١

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة: الاستيطان المحلي (ب)	إعادة التوطين	العودة الاختيارية إلى الوطن (ج)	المساعدة الغوثية (د) وغيرها من أنواع المساعدة	المجموع
أولا - افريقيا (تابع)					
افريقيا الغربية	١ ٦٥٦,٢	٢٤٧,٧	١ ١٤٩,٦	٩٠٧,٦	٣ ٩٦١,١
بلدان أخرى	٥٨٥,٩	٧٩,٧	٤ ٢٥٠,٣	٨٨٩,١	٥ ٨٠٥,٠
المخصصات العالمية لمتابعة توصيات مؤتمر البلدان الافريقية المعني باللاجئين	١٤٥,٢	-	-	-	١٤٥,٢
المجموع الفرعي (١)	١١٢ ٠٥١,٧	١ ٢٠٠,١	١٧ ٧٢٤,٦	٤٠ ٥٨٢,٩	١٧١ ٥٥٩,٣
ثانيا - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي					
الأرجنتين	٧٩٥,٥	٢٦,٦	١٤,٤	٣٠٥,٢	١ ١٤١,٧
كوستاريكا	٣ ٢٢٨,٦	-	٥٨,٤	٢ ٥٦٩,٦	٦ ٨٥٦,٦
المكسيك	٤ ٩١٣,٦	١٩,١	١٤٣,١	٢ ٦١٥,٦	٧ ٦٩١,٤
نيكاراغوا	٣٧٣,٠	٧,٦	١ ٣٤٤,٥	٤٣,٩	١ ٦٦٩,٠
هندوراس	٤ ٢٢٢,١	٣,١	٩٢١,٠	٩ ٩٢٦,٣	١٥ ٠٧٢,٥
بلدان أخرى في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي	١ ٢٧٠,٧	٢٥,٠	١ ٥١٥,١	٤٠٣,٧	٣ ٢١٤,٥
بلدان أخرى في الشمال الغربي من أمريكا الجنوبية	٣٠١,٠	٦,١	٥٥,٠	٤٢,٨	٤٠٤,٩
بلدان أخرى في جنوب أمريكا اللاتينية	٤٠٧,٦	١٧٣,٨	٢٠,٠	٩٧,٣	٦٩٨,٦
المجموع الفرعي (٢)	١٥ ٤١٢,١	٢٦١,٣	٤ ٠٧١,٥	١٧ ٠٠٤,٣	٣٦ ٧٤٩,٣

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة: الاستيطان المحلي (ب)	إعادة التوطين	العودة الاختيارية إلى الوطن (ج)	المساعدة الغوثية (د) وغيرها من أنواع المساعدة	المجموع
ثالثا - أوروبا وأمريكا الشمالية					
اسبانيا	١٦٧,٢	٣٥,٣	٧٣,٤	٧٨,٤	٣٥٤,٣
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٢٢٣,٦	١,٣	٧٠,٤	٣٣٤,٨	٦٣٠,١
ايطاليا	٦٩٣,٥	٩٩٨,٥	٢٨,٥	١ ٠٣٣,٧	٢ ٧٥٤,٢
البرتغال	٣٦٦,٨	-	٣,٤	٩٩,٠	٤٦٩,٢
بلجيكا	٦٠,٦	-	٩٠,١	١٥١,٠	٣٠١,٧
تركيا	١١٧,٩	٢ ١٧٣,١	-	٤٦٤,٨	٢ ٧٥٥,٨
فرنسا	٢١٩,٣	-	٢٢٥,٧	٢٢٥,٨	٦٧٠,٨
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢٦,٩	١,٣	٢٨,٣	٢٩١,٢	٣٤٧,٥
النمسا	١٦٣,٩	١٤٨,٩	١٥,٠	٧٦,٦	٤٠٣,٤
يوغوسلافيا	-	٣٦٣,٧	٣,٦	١ ٧٦٠,١	٢ ١٢٦,٤
اليونان	٢٣٦,٥	١٧٨,١	٠,٦	١ ١٢٤,٨	١ ٥٤٠,٠
بلدان أخرى	١٨٥,٣	٩,٧	٩٣,٣	٦٨٣,٩	٩٧٢,٣
أمريكا الشمالية	-	١١٥,٠	٤٣,٦	٢١٢,٥	٣٧١,١
المجموع الفرعي (٣)	٢ ٤٦٠,٥	٤ ٠٢٣,٨	٦٧٥,٨	٦ ٥٣٦,٦	١٣ ٦٩٦,٧
رابعا - آسيا وأوقيانوسيا					
اندونيسيا	-	٨٨١,٤	٠,٥	١ ٩٩١,٦	٢ ٨٧٣,٥
تايلند	١ ١٧٦,٠	٢ ٢٢٣,٠	١٤٦,٢	٢٣ ٤٧٣,٩	٢٧ ٠١٩,١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	-	١,٢	٥١٢,١	-	٥١٣,٣
الصين	٤ ١٠٠,٠	٣٨,٧	-	٥٠٨,٠	٤ ٦٤٦,٧
الفلبين	٨٠,٠	٥ ٠٢٧,٨	٢,١	١ ٣٣٧,٢	٦ ٤٤٧,١
فييت نام	٨٨٢,٧	١ ٤٧٠,٥	-	٨,٢	٢ ٣٦١,٤

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة: الاستيطان المحلي (ب)	إعادة التوطين	العودة الاختيارية إلى الوطن (ج)	المساعدة الفوشية (د) وغيرها من أنواع المساعدة	المجموع
رابعا - آسيا وأوقيانوسيا (تابع)					
ماليزيا	٣٧٩,٣	٩٩٩,٣	١,٩	٣ ٤٧٦,٤	٤ ٨٥٦,٩
هونغ كونغ	١٠٣,٢	٦٥٦,٩	٠,٣	٣ ٤٨٩,٧	٤ ٢٥٠,٣
بلدان أخرى	٣٩١,٨	٤٨٩,٠	٢ ٠٠٩,١	١٠ ٣٦٤,١	١٣ ٢٥٤,٠
استراليا ونيوزيلندا	-	-	٨,٠	١٨,٨	٢٦,٨
المجموع الفرعي (٤)	٧ ١١٣,١	١١ ٧٨٧,٨	٢ ٦٨٠,٢	٤٤ ٦٦٧,٩	٦٦ ٢٤٩,٠
خامسا - جنوب غرب آسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط					
ايران (جمهورية - الاسلامية)	١٣ ٨٧٣,٥	٣٧,٩	-	٢ ١٩٨,١	١٦ ١٠٩,٥
باكستان	٤٧ ٨٧٦,١	١٩٧,١	-	٣١ ٣٣٢,٣	٧٩ ٤٠٥,٤
الجزائر	٣ ٦٤٨,٩	٠,٢	١,٦	٣ ٢٠٤,٧	٦ ٨٥٥,٤
قبرص	٥ ٠٦١,١	٦,٩	-	٦٥٧,١	٥ ٧٢٥,١
لبنان	٤٧,٣	٨,٧	-	٩,٠	٦٥,٠
مصر	٨٦٣,٨	١٢٣,٨	١,٣	١٨,٤	١ ٠٠٥,٣
شمال افريقيا	٨٩,٥	-	٠,٧	٢١,٧	١١١,٩
بلدان أخرى في غربي آسيا	٤١٦,١	٦٨,٠	-	١ ٠٥٠,٦	١ ٥٣٤,٧
المجموع الفرعي (٥)	٧١ ٨٧٥,٣	٤٤١,٦	٣,٦	٣٨ ٤٩١,٨	١١٠ ٨١٣,٣
سادسا - اجمالي المخصصات					
المشاريع العالمية والاقليمية	٢ ٠٥٤,٩	٢٧١,٦	٦٣,٧	١ ٣١٠,٣	٣ ٦٩٩,٥
المجموع (١ - ٦)	٢١٠ ٩٦٧,٦	١٧ ٩٨٦,٣	٢٥ ٢١٨,٤	١٤٨ ٥٩٣,٨	٤٠٢ ٧٦٦,٠

حواشي الجدول ٢

(أ) ولذلك لا يدخل في هذه النفقات دعم البرامج وإدارتها .

(ب) بما في ذلك الأنشطة المدرّة للدخل .

(ج) بما في ذلك تقديم المساعدة إلى العائدين .

(د) بما في ذلك الهبات العينية ، مثل الأغذية ، وما إلى ذلك .

الجدول ٣

حالة التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، الحالة في ٣١ اذار/مارس ١٩٨٨

(بدولارات الولايات المتحدة)

برامج المساعدة لعام ١٩٨٧			الجهة المانحة	برامج المساعدة لعام ١٩٨٨		
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع		البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع
الف - الحكومات						
			اثيوبيا	٩ ٦٦٢		٩ ٦٦٢
٥٠ ٠٠٠		٥٠ ٠٠٠	الارجنتين			
٤٩٢ ٥٦٨	٣١٣ ٨٧٢	٨٠٦ ٤٤٠	اسبانيا	٥٤٥ ٤٥٥		٥٤٥ ٤٥٥
٤ ١٦٧ ٦٦٩	٨٦٤ ٧٦٥	٥ ٠٣٢ ٤٣٤	استراليا	٣ ٣٨١ ٢٩٥	٢٠١ ٤٣٩	٣ ٥٨٣ ٧٣٤
			اسرائيل	٢٠ ٠٠٠		٢٠ ٠٠٠
١٨ ٥٠٣ ٥٧٠	١٢٥ ١٥٣ ٢٤	٤٢ ٦٥٦ ٦٩٥	المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٩ ٤٣٩ ٠٣٧	٧ ٧٧٥ ٤١٣	١٧ ٢١٤ ٤٤٩
٤ ٠٠٠		٤ ٠٠٠	اندونيسيا	٤ ٠٠٠		٤ ٠٠٠
٣٤٨ ٩٨٠		٣٤٨ ٩٨٠	ايرلندا	١٣٦ ٢٩٨		١٣٦ ٢٩٨
٣١ ٥٠٠		٣١ ٥٠٠	ايسلندا	٣٣ ٥٠٠		٣٣ ٥٠٠
٧ ٩٤٢ ٩٠٩	١١ ٩٠١ ٠٢٣	١٩ ٨٤٣ ٩٣٢	ايطاليا	٦ ٦٣٩ ٠٠٥	٦٩٥ ٧٤٢	٧ ٣٣٤ ٧٤٧
٣ ٤٩٧		٣ ٤٩٧	باكستان	٥ ١٧٨		٥ ١٧٨
١٥ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	البرازيل	١٥ ٠٠٠		١٥ ٠٠٠
١٠٠ ٠٠٠	٣٥ ١٠٠	١٣٥ ١٠٠	البرتغال			
			بروني دار السلام	١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠
١ ٠٠٧ ١٢٤	١٩٤ ١٧٥ ٣	٣ ١٨٢ ٣١٨	بلجيكا	٦٤١ ٧٩١	١١٤ ٦٧٥	٧٥٦ ٤٦٦
٥ ٠٠٠		٥ ٠٠٠	بنغلاديش	٥ ٠٠٠		٥ ٠٠٠
١٥ ٠٠٠		١٥ ٠٠٠	تايلند	١٥ ٠٠٠		١٥ ٠٠٠
٢٥ ٠٠٠		٢٥ ٠٠٠	تركيا	٢٥ ٠٠٠		٢٥ ٠٠٠
٤ ٧٧٦		٤ ٧٧٦	تونس	٥ ١٠٠		٥ ١٠٠
٥٠ ٠٠٠		٥٠ ٠٠٠	الجزائر	٥٠ ٠٠٠		٥٠ ٠٠٠
٤ ٥٠٠		٤ ٥٠٠	جزر البهاما			
٤ ٤٩٨		٤ ٤٩٨	جمهورية افريقيا الوسطى			
١٥ ٠٠٠		١٥ ٠٠٠	جمهورية كوريا	٢٠ ٠٠٠		٢٠ ٠٠٠
			جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٦ ٠٠٠		٦ ٠٠٠
١٨ ٢٠٦ ٣١١	٤ ٣٧٠ ٨٦٣	٢٢ ٥٧٧ ١٧٤	الدانمرك	١٠ ٥٥١ ٩٤٨	٤٥٥ ٨٣٣	١١ ٠٠٧ ٧٨١

الجدول ٣ (تابع)

برامج المساعدة لعام ١٩٨٧			الجهة المانحة	برامج المساعدة لعام ١٩٨٨		
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع		البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع
			ألف - الحكومات (تابع)			
٣١١ ٢٠٦ ١٨	٨٦٣ ٣٧٠ ٤	١٧٤ ٥٧٧ ٢٢	الدانمرك	٩٤٨ ٥٥١ ١٠	٨٣٣ ٤٥٥	٧٨١ ٠٠٧ ١١
٤٣٦ ١١		٤٣٦ ١١	رواندا	٥٠٠ ١١		٥٠٠ ١١
			زائير	٥٠٠ ١		٥٠٠ ١
٤٠٣		٤٠٣	زامبيا			
			زمبابوى	٠٣٠ ٢٣		٠٣٠ ٢٣
٠٠٠ ١		٠٠٠ ١	السلفادور			
٢٣١ ١٣٢ ١٤	٤٧٢ ١٠٠ ٥	٧٠٣ ٢٣٣ ١٩	السويد	٠٩٣ ٨١٣ ٤	١٦٥ ٧٨٨ ٥	٢٥٨ ٦٠١ ٢٠
٦٧٤ ٧٠٥ ٧	٢٨٩ ٦٠٤ ١٠	٩٦٣ ٣٠٩ ١٨	سويسرا	٦٠٧ ٢٤٥ ٦	٢٢٧ ٨٠٩ ٢	٨٣٤ ٠٥٤ ٩
			شيلي	٠٠٠ ٢٠		٠٠٠ ٢٠
٥١٥ ١		٥١٥ ١	الصومال	٠٣٠ ٣		٠٣٠ ٣
٠٠٠ ٢٥٠	٢٤٨ ١٤٨	٢٤٨ ٣٩٨	الصين	٠٠٠ ٢٥٠		٠٠٠ ٢٥٠
٣٦١ ٣		٣٦١ ٣	غيانا			
٠٢٣ ٩٩٤ ١	٥٥١ ٣٨٣	٥٧٣ ٣٧٧ ٢	فرنسا	١٠٦ ٨٥٣ ٢	٥٦١ ٢٤	٦٦٧ ٨٧٧ ٢
٢٢٠ ٥		٢٢٠ ٥	الفلبين			
٠٠٠ ٢٠		٠٠٠ ٢٠	فنزويلا	٠٠٠ ٢٠		٠٠٠ ٢٠
٢١٤ ١٧٢ ٦	٩٥٨ ٧٨٨	١٧٢ ٩٦١ ٦	فنلندا	٣٠٠ ٩٨٥ ٤		٣٠٠ ٩٨٥ ٤
			فييت نام	٠٠٠ ١		٠٠٠ ١
٢٨٥ ٥	٠٠٠ ١	٢٨٥ ٦	قبرص	٦٠٥ ٥		٦٠٥ ٥
	٦٥٠ ١	٦٥٠ ١	الكاميرون			
٥٠٠ ٢		٥٠٠ ٢	الكرسي الرسولي	٥٠٠ ٢		٥٠٠ ٢
٠٢٣ ٢٥٩ ١١	٠٥٩ ٣٥٩ ٣	٠٨٢ ٦١٨ ١٤	كندا	٥٩٦ ٣٩٥ ٧		٥٩٦ ٣٩٥ ٧
			كوستاريكا	٠٠٠ ١٠		٠٠٠ ١٠
٢٦٧ ١٨		٣٦٧ ١٨	كولومبيا	٠٠٠ ١٨		٠٠٠ ١٨
٠٠٠ ٥٠		٠٠٠ ٥٠	الكويت			
٥٤٠ ٢٤	٢٧١ ٤٦	٨١١ ٧٠	لختنشتاين	٦٢٩ ٣٩	٨١٥ ١٤	٤٤٤ ٤٤
٤١٠ ٩	٨٧٠ ١٢٩	٢٨٠ ١٣٩	لكسمبرغ	٤٤٨ ١٠		٤٤٨ ١٠
١٨٥ ١		١٨٥ ١	مالطة	٨٢٧ ١		٨٢٧ ١
٠٠٠ ٣٠		٠٠٠ ٣٠	ماليزيا	٠٠٠ ٣٠		٠٠٠ ٣٠
٤٣٠		٤٣٠	مدغشقر			
٧١٥ ٢		٧١٥ ٢	مصر			

الجدول ٣ (تابع)

برامج المساعدة لعام ١٩٨٧			الجهة المانحة	برامج المساعدة لعام ١٩٨٨	
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع		البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع
الف - الحكومات (تابع)						
			المغرب	١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠
٦٠ ٠٠٠		٦٠ ٠٠٠	المكسيك			
٣ ٦٧٧		٣ ٦٧٧	ملاوي			
١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠	المملكة العربية السعودية		٣ ٤٥٠ ٠٠٠	٣ ٤٥٠
			المملكة المتحدة لبريطانيا			
٢٣ ٣٥٩ ٦١٢	٧٨١ ٠٩٤ ٥	٢٨ ٤٥٤ ٣٩٣	العظمى وايرلندا الشمالية	٩ ٠٤٠ ٩٨٥	٣ ٠١٩ ٥٣٨	١٢ ٠٦٠ ٥٢٣
١ ٤٣٣		١ ٤٣٣	موريشيوس			
٣ ٤٦٧		٣ ٤٦٧	موناكو	٣ ١٥٤		٣ ١٥٤
١١ ٦٠٦ ٨٨٣	٩٨٨ ٠٣٢ ٤	١٥ ٦٣٩ ٨٧٠	النرويج	٩ ٣٩٤ ٩٠٤	٤ ١٤٥ ٢٤٨	١٣ ٥٤٠ ١٥٣
١١٠ ٠٠٠	٩ ٠٠٩	١١٩ ٠٠٩	النمسا	١٩٤ ٠٣٤		١٩٤ ٠٣٤
			نيكاراغوا	١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠
٢٣٠ ٥٠٣	١٥ ٧٥٥	٥١٨ ٩٧٥	نيوزيلندا		١٦ ٦٥١	١٦ ٦٥١
١٣ ٦٠٦ ١٦٠	١٤٨ ٦٣٦ ٢	١٦ ٢٤٣ ٢٠٨	هولندا	٢٢٢ ٢٢٣ ٧	١٤٥ ٠٠٠	٧ ٢٦٧ ٢٢٢
			الولايات المتحدة			
٨٨ ٥٨٧ ٧٤٨	٣٨٠ ٨٩١ ١٩	١٠٨ ٤٧٩ ١٢٨	الامريكية	١ ٣٠٠ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠	٣١ ٤٢٥ ٠٠٠
٥٤ ٦٦٩ ٦٦٢	٢٣٤ ٨١٧ ٢	٥٧ ٤٨٦ ٩٩٦	اليابان	١٦ ١٥٧ ٤٢٥	١ ٨٨٥ ٦٣٩	١٨ ٠٤٣ ٠٦٤
٣٠ ٠٠٠		٣٠ ٠٠٠	يوغوسلافيا			
١٢٠ ٠٠٠		١٢٠ ٠٠٠	اليونان	١٢٥ ٠٠٠		١٢٥ ٠٠٠
٢٩٤ ٣٦٣ ٣٨٥	٧٠٥ ٨٧٤ ٩٨	٣٨٤ ٢٣٧ ٩٩٩	المجموع	٧٦٤ ٧٣٦ ١٤١	٩٤٥ ٦٦٦ ٣٠	١٧٣ ٤٠٣ ٧٠٩
باء - المنظومات الحكومية الدولية						
٦٨١ ٨٧٩ ٣	٥٤٧ ٠٥٣ ٤٣	٤٦ ٩٣٣ ٢٣٨	المجموع	٨٦٨ ٧٢٨ ٤	٥٨٠ ٤٠٥ ٧	١٢ ١٣٤ ٤٤٨
جيم - منظومة الامم المتحدة						
٣٥١ ٠٠٠	٧١٥ ٥٤	٤٠٥ ٧١٥	المجموع	١٢ ٧٦٨		١٢ ٧٦٨
دال - المنظمات غير الحكومية وجهات مانحة أخرى						
٦ ١٩٤ ٢١٩	٢١٣ ٠٥٩ ١	٧ ٧٥٣ ٤٣٢	المجموع	١ ٣٠٤ ٥٩٠	٢٨٤ ٧٨٩	١ ٤٨٩ ٣٧٩
٢٩٥ ٧٨٨ ١٩٤	١٨٠ ٥٤٢ ١٤٣	٤٢٩ ٣٣٠ ٣٧٤	المجموع الكلي	١٤٧ ٦٧٠ ٢٢٢	٣٨ ٢٧٠ ٠٨٣	١٨٦ ٠٤٠ ٣٠٤

الجدول ٤

صندوق الطوارئ

إنفاق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٧ حسب المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة

(بدولارات الولايات المتحدة)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	النفقات	الغرض
افريقيا		
اثيوبيا	٤٠٠ ٠٠٠	تقديم المساعدة للاجئين السودانيين في منطقة ووليغا
جمهورية تنزانيا المتحدة	٦٧٨ ٦٣١	تقديم المساعدة للاجئين الموزامبيقيين
زائير	٣٣ ٤٥٢	تقديم المساعدة التأهيلية للعائدين من انغولا
السودان	٢٥٩ ٦٦٧	تقديم المساعدة للاجئين الاثيوبيين المنكوبين بالحرائق والعواصف
كينيا	٧٦ ٥٠٠	تقديم المساعدة للاجئين الاوغنديين في منطقة بوسيا
المجموع الفرعي (١)	١ ٧٣٠ ٧٦٤	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		
غواتيمالا	٢٥٧ ٠١٧	تقديم المساعدة للعائدين الغواتيماليين
المجموع الفرعي (٢)	٢٥٧ ٠١٧	

(يتبع)

الجدول ٤ (تابع)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	النفقات	الغرض
آسيا وأوقيانوسيا		
تايلند	٥٤٨ ٢٦٣	تقديم المساعدة الاساسية لطالبي اللجوء من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وتحديد حالة اللاجئين
سري لانكا	٧٨٨ ٩٣٨ ١	تقديم المساعدة الغوثية للعائدين والمشرّدين
المجموع الفرعي (٣)	٣٣٦ ٣٠٢ ٢	
جنوب غرب آسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط		
ايران (جمهورية - الاسلامية)	٠٠٠ ٥٤٠	تقديم الامدادات الغوثية الطارئة لـ ٠٠٠ ١٠ من اللاجئين العراقيين الواصلين حديثا
باكستان	٠٠٠ ٤٧٥	تقديم المساعدة لما يقرب من ٠٠٠ ٣٠ من اللاجئين الأفغانيين
الجمهورية العربية اليمنية	٠٥٧ ٩٨٦	تقديم المساعدة للاجئين القادمين من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
المجموع الفرعي (٤)	٠٥٧ ٠٠١ ٢	
المجموع (١-٤)	١٧٤ ٢٨١ ٦	

- - - - -

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 00600 19617—August 1988—460

GA/OR/43, Suppl.12